



جامعة الجبلية بونعامة خميس مليانة.

كلية الحقوق و العلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية.

الحكومة الإلكترونية ودورها في رسم السياسات العامة الجزائر أنموذجاً

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: رسم السياسات العامة

إشراف الدكتور:

- فلة بن جيلالي

من إعداد الطالبة:

- بورزامة سعاد

لجنة المناقشة	
رئيساً	د/ عبد المالك خطاب
مشرفاً ومقرراً	د/ فلة بن جيلالي
عضواً مناقشاً	د/ جميلة طيب

شكر وتقدير

لا يسعني و قد تم انجاز هذه الهدية الا ان أتوجه
ابتداءً بالحمد والشكر لله عز وجل على توفيقه وعونه
في مختلف مراحل مساسني .

كما تهني الفرصة لا تقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير
الى استاذتي المحترمة الدكتورة فلة بلجيلة علي
جهدها الهشيز في الاشراف على هذه الهدية .
كما الانسى تقديم الشكر لأعضاء لجنة المناقشة وكل
الاساتذة الذين قاموا بتدريسني .

والى كل من ساعدني ولوى كلبية طيبة من بعيد
او من قريب .



إهداء

الى اعز الناس عندي امي مرحمها الله والدي العزيز

واخواتي واخوتي

الى كل الاهل والاقارب والاصدقاء خاصة

أولاد أختي فرح وأيوب

الى كل المخلصين والشرفاء والجهاديين و

الشهداء من أبناء هذه الامة.

الىكم جميعا ثمره هذا الجهد العلمي.



مفلمه

إن التقليل من تكلفة الإجراءات الحكومية وما يتعلق بها من أنشطة وعمليات إدارية وتقديم خدماتها إلى المواطنين بأكبر مقدار من الكفاءة والفعالية حيث أصبحت تحديا كبيرا في تقييم حكومات على مستوى الدولة الحديثة، فقد أصبح الرشاد على مستوى الإدارة العامة .

ان تطوير الأجهزة الحكومية للدولة أصبح امرا أساسيا من حيث عصنة وتحديث، هذه الأجهزة بمختلف الوسائل والتكنولوجيات الحديثة، من اجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، الامر الذي يعكس على عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة، في ظل التحديات البيئية الداخلية، والخارجية سيما الاجتماعية والاقتصادية والسياسية منها.

لقد أصبحت تكنولوجيات المعلومات عاملا أساسيا، يضاف الى الموارد البشرية والمادية الأخرى التي ينبغي استثمارها والتحكم فيها لتوظيفه في الأنشطة والعمليات الإدارية المختلفة بأكبر قدر ممكن ن استخدام تكنولوجيات الحديثة أدى الى إعادة هندسة الإدارة الحديثة أي إعادة بناء الأجهزة الإدارية بما يتوافق مع خصوصيات الإدارة الحديثة، ذات طابع الكتروني التي عرفت في مجالات أخرى كالتجارة الالكترونية، وامتدت هذه الحدائة بالجانب الإداري وحتى المجال السياسي كأعلى مستوى من استخدام التكنولوجيا وتجسيد الاعتقاد بإمكانية وجود حكومة بدون ورق أي الكترونية.1

يمثل هذا التغيير جوهرًا، في ثقافة تنفيذ الخدمات والمعاملات الحكومية أي ان من بين الأهداف الأساسية في تطبيق الحكومة الالكترونية، هو إعادة صياغة طرق التعامل مع المواطنين او علاقة المواطنين بمختلف إدارات الحكومة، لا سيما التي تقدم الخدمات كمرحلة أولية، ثم الانتقال الى علاقاتها مع المؤسسات السياسية التي أصبحت من بين المظاهر الأساسية في تطبيق الحكومة الالكترونية في الدول المتقدمة، وهو ما توضحه بعض الاليات الجديدة كالانتخاب الالكتروني والمشاركة السياسية الالكترونية الخ.

تؤكد هذه المظاهر الإرادة السياسية، التي ساعدت على الانتقال مستويات الإدارة الالكترونية الى الحكومة الالكترونية من حيث الأهمية، التي يمنحها الافراد لتكنولوجيات وارتقاء المؤسسات الدولة، التي ينعكس ادائها ومخرجاتها على حياته مباشرة من خلال السياسات العامة في مختلف المجالات .

يعود سبب اختيارنا لموضوع الحكومة الالكترونية ودورها في رسم السياسات العامة الى:

اهتمامنا بالتعرف على العلاقة بين الحكومة الالكترونية والسياسة العامة

معرفة واقع الحكومة في الجزائر ومتطلبات إرساء الإدارة الإلكترونية.

من بين أهداف هذه الدراسة ما يلي:

إبراز اليات الحكومة الالكترونية وإبراز اهم مفاهيمها.

دراسة ومعرفة واقع الإدارة الالكترونية في الجزائر.

إبراز العلاقة بين الحكومة الالكترونية والسياسة العامة في الجزائر.

تكمّن أهمية الموضوع فيمايلي :

تساهم عملية صنع السياسة العامة في انجاز مشاريع عند محل نقاط الضعف وعليه فان تفعيل جانب الحكومة الالكترونية على السياسة العامة يؤدي الى انجاز الفعلي والحقيقي لبرامج وخطط السياسات العامة في الجزائر

لذا فإن هذا الموضوع يكتسي بأهمية من حيث إدراك وفهم العلاقة بين الادارة الالكترونية وصنع السياسات العامة خاصة وان هذه الاخيرة تنعكس اثارها بصفة مباشرة وغير مباشرة على المواطن .

كما تشمل اهمية هذا الموضوع ايضا في كونها موضوعا جديدا وهو يصب في مجال العلوم الساسية بصفة خاصة.

يمكن على أساس هذه الخلفية النظرية تحليل اثر التغييرات السياسية على تطبيق الحكومة الالكترونية في ظل التعددية التي تبنتها الجزائر سنة 2009 إلى يومنا هذا ،اما دور الحكومة الالكترونية في صنع السياسة العامة يكتسب اهتماما أكثر فاكثر من طرف صناع القرار أنفسهم مثل ما تبينه الخطابات السياسية من جهة بل ويستقطب أيضا أكثر فاكثر اهتمام المواطنين .

على هذا الأساس نطرح إشكالية التالية :

في ماذا يتمثل دور الحكومة الالكترونية في رسم السياسات العامة في الجزائر ؟

تتفرع عن الإشكالية المطروحة جملة من التساؤلات الفرعية:

ما المقصود بالحكومة الالكترونية؟

ماهي متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية ؟

ما مفهوم السياسة العامة ؟

ما علاقة الحكومة الالكترونية بالسياسة العامة؟

للإجابة على إشكالية المطروحة تبيننا الفرضيات التالية

تواجه الإدارة الالكترونية في الميدان عدة عوائق قانونية ومادية.

تسعى الحكومة الى تجسيد مشروع الإدارة الالكترونية وتوسيع مجال تطبيقه مساهما لتفعيل الأداء الإداري

يلبي مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر مختلف حاجيات الأساسية للمواطنين في مكان مناسب

والوقت المناسب.

اعتمدنا في دراستنا هذه على :

تحليل المضمون... عرفه محمد شلي... "كغيره من المفاهيم الاجتماعية ، لم يحسم بتعريف محدد بدقة

الى حد الاتفاق التام في ظل مشكلات حدود تطبيقاته و اجراءاته... بالرغم من التطور و التوسع الذي

شهده في استخدام الأساليب و التقنيات على المستوى الدولي"

تعريف المنهج الوصفي... وعرفه أيضا... " هو وصف دقيق لا دخل للباحث فيه، فيصف هذه اللغة

في مستوياتها الصوتية و الصرفية و النحوية و الدلالية او في احدى هذه المستويات." ¹

الدراسات السابقة:

لقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة التي كانت لها علاقة بموضوع

الدراسة:

-مذكرة الخاصة بالطالبة ضميري عزيزة ماجيستير في العلوم السياسية حول موضوع الفواعل لاساسية

ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر. والتي تطرقت فيها الى مفهوم السياسة العامة والفواعل الصانعة

للسياسة العامة والمتمثلة في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية ، كما تطرقت الى الفواعل

¹ محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص12.

الغير الرسمية والمتمثلة في المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية والجماعات المصلحية والهيئات الاستشارية بالإضافة الى المواطن الجزائري.¹

المذكورة الخاصة بالطالبة قرقاع ابتسام لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية حول موضوع الفواعل الغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر ومراحل صنعها وتقويمها من خلال تطرقنا لاهم الفواعل غير الرسمية المرتبطة بصنع السياسة العامة في الجزائر والمتمثلة في تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وإبراز التحديات التي تواجهها وبل تفعيلها والتي ابرزت فيها مفهوم السياسة العامة²

-دراسة الدكتور أبو بكر الهوش الحكومة الالكترونية الواقع والافاق يرى ان الحكومة الالكترونية هي طريقة الحكومة في التعبير عن فعلها ومتطلبات تطبيقها وكذا العوائق التي تواجهها وقوام الحكومة يكمل في تفاعلها البيئي.³

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية ، فالفصل الأول يتضمن الإطار المفاهيمي للسياسة العامة ، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول ماهية السياسة العامة ، والمبحث الثاني الفواعل الصانعة للسياسة العامة ، والمبحث الثالث عمليات صنع السياسة العامة

أما الفصل الثاني تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية ، يتضمن ثلاثة مباحث ، حيث المبحث الأول ماهية الحكومة الإلكترونية والمبحث الثاني خصوصيات الحكومة الإلكترونية ، أما المبحث الثالث تحديات الحكومة الإلكترونية

أما الفصل الثالث كان تحت عنوان سياسة الجزائر في المجال الإلكتروني اشتمل أيضا على ثلاث مباحث و الخاتمة من خلالها سيتم الإجابة على الإشكالية وما تقدم من فرضيات بشكل مبسط وتقديم بعض النتائج والتوصيات المستخلصة من هذا البحث ، عالجنا في المبحث الأول مضمون إستراتيجية الجزائر في المجال الإلكتروني أما المبحث الثاني للإشكالات القانونية لإنشاء الحكومة الإلكترونية ، أما المبحث الأخير تجربة الحكومة الجزائرية في المجال الإلكتروني في بعض القطاعات .

¹ضميري عزيزة (الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر)،مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عبدالرحمان ميرة ،بجاية ،2014 ،2015.

²قرقاع ابتسام ،(دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر)،مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

³أبو بكر الهوش ، الحكومة الالكترونية الواقع و الأفاق ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ،ط1 ،2006.

مصطلحات الدراسة :

الخدمة العمومية :عرفها ثابت عبد الرحمن .." هي مهمة عامة أو أداء خاص يقدم من قبل الدولة لجميع المواطنين لاستخدامها.¹

الإدارة الالكترونية: عرفها نجم عبود... "هي منظومة متكاملة تهدف الى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة ورقية الى إدارة باستخدام الحاسب."²

الأداء الإداري: عرفه محمد حسن "تعتمد أي منظمة من المنظمات الى حد كبير في سعيها لتحقيق أهدافها و الوفاء بمسؤولياتها"³

تكمن صعوبة الدراسة فيما يلي :

-ضيق الوقت نظرا في ان الدراسة محددة بوقت معين

-قلة المراجع في الموضوع لأنه موضوع حديث النشأة

¹ ثابت عبد الرحمان إدريس، المدخل الحديث للإدارة الحديثة ،دون بلد نشر، دار جامعية، 2001، ص455.

² نجم عبود نجم ،الإدارة الالكترونية، الإستراتيجية الوظائف والمشكلات ،الرياض ،دار المريخ للنشر ،2004، ص127.

³ روايا محمد حسن، إدارة الموارد البشرية، رؤية مستقبلية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص25.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للسياسة العامة

سنحاول في هذا الفصل إعطاء نظرة متكاملة عن ماهية السياسة العامة من خلال تطرقنا الى المباحث

التالية :

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة.

حيث يتضمن هذا المبحث مختلف التعاريف المتعلقة بالسياسة العامة وأيضا اهم خصائصها وبعض

عناصرها.

المبحث الثاني: دور الفواعل في صنع السياسة العامة.

سوف نتطرق فيه الى الفواعل المساهمة او المتدخلة في عملية صنع السياسة العامة بنوعيتها

الرسمية والغير الرسمية.

المبحث الثالث: مراحل صنع السياسة العامة.

حيث خصص هذا المبحث لدراسة ومعرفة اهم مراحل التي تمر عليها السياسات العامة

بالتنفيذ والتقويم.

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة

كون أن السياسة العامة موضوع بالغ الأهمية إلا أنه جاء كفكرة مع تطور الإنسان مبرزاً نشاطاته منذ نشأة الحضارات العريقة، حيث ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، بإسهامات العديد من المفكرين من خلال التركيز على مفهوم السياسة العامة و كيفية بلورتها في البحث عن مضامينها و محتوياتها و أساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي حسب الإمكانيات المتوفرة، وقد أصبحت السياسة العامة حقلاً دراسياً يستخدم عدة أساليب في جمع المعلومات و تحليل و المقارنة، وذلك عبر نظام متكامل من البرامج و الخطط .

كما تهتم السياسة العامة بالدرجة الأولى في حل المشاكل المجتمعية، وكذلك تهدف إلى تحقيق المنافع على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، ولهذا سوف نتناول في هذا المبحث فيما يتعلق بالسياسة العامة من خلال تحديد أهم المفاهيم و التعريفات للسياسة العامة، و بداية نشأتها و تطورها. كما سنتطرق إلى أهم خصائص أو سمات السياسة العامة و بعض من عناصرها .

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة.

أولاً: نشأة و تطور السياسة العامة.

تأثرت السياسة العامة في مراحل تطورها بمختلف القفزات النوعية التي حققها علم السياسة ، خاصة مع ذلك الجديد الذي أتت به الثورة السلوكية في حقل العلوم الإنسانية ، و كذلك الفكرة التي يراد التأسيس لها حول الدور الجديد للدولة و هو الذي باتت تميله ظروف المرحلة الراهنة، فبعد ان كان تدخل الدولة محورا بمجالات تحقيق الامن و الدفاع عن السيادة الوطنية ، اصبح يتجاوزها الى مسائل أوسع تدخل في نطاقها قضايا مثل البيئة ، وهو ما جعل برنامج الحكومة المتضمن السياسة العامة للدولة يتسع ليشمل مجالات كانت بعيدة كل البعد عن اهتمام الرجل السياسي .

لقد جعلت كل هذه المعطيات السياسة العامة تشهد دفعا جديدا في محتواها و فواعلها ، فقد أصبحت تناقش مواضيع متنوعة تصنع من طرف فواعل كانوا سابقا من جمهور السياسة العامة ، ولم يكن لهم أي يد في صناعتها أو تنفيذها و ذلك خاصة اثناء المرحلة التقليدية اين كان التركيز كل التركيز منصب على المؤسسات الدولة ، التشريعية ، التنفيذية ، القضائية، وهي التي كانت تتولى وحدها مهمة صنع و تنفيذ السياسة العامة .

بعدها شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورا في علم السياسة بصفة عامة و السياسة العامة بصفة خاصة.

بعد القطيعة التي أخذتها الثورة السلوكية مع المنهجية التقليدية و إعادة تعريف علم السياسة فبعد ان كان هو علم القوة أو الدولة أو السلطة أصبح مع السلوكيين هو التخصص السلطوي للقيم، و بهذا برز

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة :

التوجه السلوكي الجديد لعلم السياسة الحديث و كذا التركيز الواضح على محتوى و مضمون السياسة العامة من خلال التحليل أثر القوى الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية خصوصاً¹.

و بعدها توالى الأبحاث و تطورت و برزت دراسات عدة تولى اهتماماً بالمؤسسات السياسية و السلوك السياسي و المؤشرات الاجتماعية و الشخصية على السياسة، فضلاً عن بنية المؤسسات الحكومية و ممارستها و دور المؤسسات السياسية غير الحكومية و الأفراد في صنع السياسة العامة خاصة عندما حصلت تغييرات في دور الدولة و تزايد أدوار الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الدولية و غير الحكومية، في صياغة أولويات السياسات العامة و تحديد مساراتها أدى الى ظهور كتابات تؤكد على دور الفاعلين الجدد في السياسة العامة و عن دور الشركات الكبرى، و منظمات حقوق الانسان للتأثير في بعض السياسات،

فأصبحت السياسة العامة ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية و غير الرسمية و هذا ما يطلق عليه بالشبكة السياسية².

ثانياً: مفهوم السياسة العامة

2- عرفها محمد موفق حديد... «هي مجموعة من الأهداف أو البرامج الأساسية تضاهيها مجموعة من القرارات التي تحدد كيف تضع الأهداف و كيف يتم تنفيذها»³.

3- عرفه عبد الفتاح ياغي... «السياسة العامة هي مجموعة النشاطات الحكومية التي تؤثر في حياة الناس سواء قامت الحكومة بهذه بنفسها أو أنها قامت بها من خلال مندوبين أو وكلاء لها»⁴.

¹ فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة، منظور كلي في البنية و التحليل، عمان، دار المسيرة، ط1، 2001، ص27.

² حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة المؤسسات، القاهرة، دار الثقافة للنشر، 2000، ص18.

³ محمد موفق حديد، إدارة الاعمال الحكومية، النظريات و العمليات و الموارد، عمان، دار المناهج، 2002، ص232.

⁴ عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة النظرية و التطبيق، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية، جامعة الدول العربية، بحوث و دراسات، 2010، ص19.

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

:

4- عرفها أحمد مصطفى الحسن... «هي سلسلة طويلة من النشاطات المترابطة التي تعني أكثر من مجرد قرار وبالتالي فالسياسة العامة ليست فقط عملية متصلة من القرارات و النشاطات بل أيضا عملية مستقبلية تتم في إطار تنظيمي محدد محدد له صفة دستورية قانونية»¹.

5- عرفها وصال نجيب العزاوي... «بأنها تلك العمليات و الإجراءات السياسية و غير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق تعريف المشكلة ، و التعرف على بدائل حلها و أسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح اقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة»².

- عرفها ثامر كامل الخزرجي... «هي خطط أو برامج أو أهداف عامة أو كل هذه معا، يظهر فيها اتجاه العمل الحكومي لفترة زمنية، مستقبلية، بحيث يكون لها المساندة السياسية، و هذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة، و المسؤول عن التوجيه هو الحكومة» .

7- و أيضا... وهي أيضا مجموعة من قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام³.

8- و أيضا عرفها فهمي خليفة الفهداوي... السياسة العامة هي من يجوز على ماذا؟ متى؟ و كيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد و المكاسب و القيم و المزايا الفردية و المعنوية و تقاسم الوظائف و المكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ و التأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوزين على مصادر القوة⁴.

¹ أحمد مصطفى الحسن ،تحليل السياسات :مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية ،دي: مطابع البيان التجارية ،ط1، 1999، ص21.

² وصال نجيب العزاوي ،مبادئ السياسة العامة ، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع ،ط1، 2003، ص14

³ ثامر كامل الخزرجي ،النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ،عمان: دار مجدلاوي ،ط1، 2004، ص28.

⁴ فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة: منظور كلي في البنية و التحليل ،المرجع السابق ، ص32.

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

:

9- و أيضا عرفها ثامر كامل الخزرجي ... هي تلك التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها كما أن بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم و تطوير بعض السياسات العامة و تستمد خصوصياتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة، أو النظام السياسي، و هؤلاء عادة هم المشرعون و القياديون و الحكام و الملوك و الرؤساء و المجالس و الهيئات العليا، هم هم المسؤولون و هم الذين يتمتعون بالسلطات لرسم السياسات العامة و التصرف في إطار صلاحياتهم التي تكون عامة مقيدة و محددة و ليست مطلقة¹.

10- وتعني أيضا بالتعرف على التفاعلات بين الأطراف المختلفة المشاركة في العملية السياسية، و هم السياسيون و البيروقراطيون و الأحزاب و جماعات المصالح و قاعدة الرأي العام و المستفيدون من البرامج الحكومية، و كافة المؤثرين و المتأثرين بالسياسات العامة على اختلاف مسمياتهم في الدول و المجتمعات المختلفة².

و من خلال التعريفات التي ذكرت سابقا هي تمثل جزءا من الإجهادات التي أدت إلى تحديد تعريف ماهية السياسة العامة والتي تكشف لنا أوجه التشابه و الاختلافات الجوهرية فيما بينها، لتصل في الأخير إلى وضع تعريف خاص بالسياسة العامة ألا وهو:

فالسياسة العامة هي عملية تجسيد التفاعلات الحاصلة بين مختلف الفواعل الرسمية و الغير الرسمية، وهي التي من شأنها أن تأخذ صورة برنامج أو سلسلة من النشاطات أو القرارات المترابطة أو القوانين أو اللوائح أو أحكام القضاء، المرتكزة على القيم و المبادئ المرشدة و محددة للأطر الفكرية و الكاشفة للأهداف و الإختيارات و التوجهات المستقبلية المرجو تحقيقها و الوصول إليها في ظل تخصص الموارد و الهيئات و الإجراءات الشرعية الفعالة لذلك.

¹ ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، المرجع السابق، ص 29.

² محمد القاسم القريوتي، رسم و تنفيذ و تقييم و تحليل السياسات العامة، الكويت: ردمك، 2006، ص 27.

المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة و عناصرها:

- إن مضمون السياسة العامة يتجلى في خصائصها و سماتها، التي يمكن وصفها و التعرف عليها ، و

هي كالآتي:

1- خصائص السياسة العامة :

1-1- إن السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية : أي أن السياسات العامة تمثل خيارات

الحكومية و النشاطات الرسمية المستمرة و المتطورة ، التي تؤديها المؤسسات ، فالحكومة هي التي تتبنى سياسة عامة معينة، إزاء مشكلة أو قضية معينة مجتمعية، و تصدر بشأنها قانونا أو مرسوما أو تعليمات نظامية أو قرارات تحدد المسارات و الأنشطة و الأهداف، التي ستكون من مهام المؤسسات الحكومية المعنية بتلك المشكلة أو القضية.

وبالتالي فالسياسات العامة هي التي تتوجه بها الحكومة، و مثال ذلك مواجهة الفقر، أو القضاء على

البطالة، أو إقامة برامج اجتماعية صحية لرعاية الأطفال و كبار السن، و غير ذلك¹.

1-2- إن السياسة العامة ذات سلطة شرعية : حيث أنه بمجرد إقرار سياسة عامة معينة من قبل

صانعيها، لا بد من أن يتبع هذا القرار بإصدار قانون أو مرسوم بشأنها، و من هذا تكتسب الشرعية وقوة الإلزام القانوني، وللحكومة دون غيرها السلطة في تنفيذها، وإلزام سائر المواطنين بالعمل وفق المحددات و النظم و الأساليب التي تم إقرارها².

¹ فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص46.

² حسن ابشر الطيب، الدولة العصرية دولة المؤسسات، مرجع سابق، ص35.

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة :

1-3- السياسة العامة نشاط هادف و مقصود : إن السياسة العامة تشمل الأعمال الموجهة نحو

أهداف مقصودة و لا تشمل تصرفات العشوائية و العفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين ،فالسياسات العامة في ضوء الأنظمة السياسية لا تتضمن أشياء توال¹ .

1-4- السياسة العامة استجابة واقعية و نتيجة فعلية : حيث أن السياسة العامة تعبر عن الأمور و

المسائل الواقعية التي تشكل مطلبا محسوسا أو ملموسا، و ينبغي لها أن تكون على نتائج و مخرجات يمكن إدراكها و معاشتها، وليست معبرة عن أمور غائمة أو معتمة، كأن تدعي الحكومة عن نيتها للقيام بجهد أو عمل لاحق أو بالمستقبل دون هناك ما يشير إلى المباشرة بالعمل الحقيقي و الفعلي. ذلك لأن السياسة العامة هي وعود و جهود وقول من خلال قولها أيضا تقوم ببلورة حاجات الافراد حيال مشكلة أو قضية قائمة، تستوجب الإتفاق و توحيد الاتجاهات، لتحقيق ما ينبغي القيام به، وصولا الى الهدف المطلوب² .

1-5- إن السياسة العامة شاملة و تمتد لعموم المجتمع المقصود بها : إن الحكومات تمارس

أنواع متعددة من السياسة العامة (المادية و الرمزية) في سبيل حماية المصلحة العامة التي تشكل مضمون المصالح المتفاوتة التي تعني فئات المجتمع و شرائحه المختلفة³ . وبالتالي كون السياسة العامة عند إقرارها يتم تطبيقها بشكل شامل و متماثل على كل الأفراد الذين خدمهم دون تمييز أو تفرقة⁴ .

1-6- إن السياسة العامة توازن بين الفئات و الجماعات المصلحية : في هذا الإطار نجد أن

السياسات العامة ما هي إلا محصلة لعملية التفاعل المتداخلة بين مؤسسات الحكومة الرسمية و الغير الرسمية، وخاصة في الأنظمة التعددية الديمقراطية، خلاصة لتفاعل العديد من الأحزاب و الجماعات داخل كل حزب ،

¹ جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة ،مرجع سابق ،ص16.

² فهمي خليفة الفهداوي ، نفس المرجع ،ص 47.

³ رياض يوريش ،السياسات العامة من منظور حكومي ،الحوار المتوسطي ،العدد 5 ،جامعة منتوري قسنطينة ،ص137.

⁴ حسن أبشر الطيب ، المرجع السابق ،ص37.

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة :

وجماعات المصالح كالتنقابات و غيرها ،على حسب طبيعة السياسة المعنية، المنظمات و الأحزاب و الجماعات في الدول الأخرى . وبالتالي فالسياسة بهذا المعنى تتم من خلال التفاوض و المساومة و التوفيق بين الآراء المتضاربة . بغية تحقيق أكبر المكاسب و المنافع لصالح فئة دون أخرى¹.

1-7- إن السياسة العامة قد تكون غير معلنة او غير مؤطرة بالقانون او نظام :

إن صانعي السياسة العامة بمقدورهم وضع السياسة عامة معينة من خلال فعل أي شئ ، و كأنهم يؤدون شيئاً ، وهذا ما رآه (داي) حينما عرف السياسة العامة بأنها إختيار الحكومات لما تفعله و ما لا تفعله ضمن مجال معين.

فما لا تفعله الحكومة يعني بصورة واضحة لسياسة (كف الأيدي) و بما فيه اندراج ضمني في إطار السياسة العامة، لما له من قصدية في الفعل و السلوك ، تؤثر في الميدان الاجتماعي و السكاني أو القطاعي، و بغض النظر عن كون طبيعة السياسة العامة، و ما يمكن أن توصف به سلبية كانت أم إيجابية، و لها تأثيراتها على المعنيين بها².

1-8- الاستمرارية و التجدد: إن السياسة العامة هي أسلوب لإحداث التغيير الهادف أو منعه أو

تقييده، لهذا فهي مطالبة بعنصرين:

-أولهما: الاستمرارية بالقدر الذي يمكن من تحقيق و تأهيل التغيير المطلوب، و يعني ذلك بالضرورة

الحد من عمليات التغيير المتسارعة في توجهات و أهداف السياسة العامة .

¹أحمد مصطفى الحسن، المرجع السابق، ص23.

²فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص49.

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

:

وثانيهما: التجدد بمعنى التكيف و استيعاب المتغيرات الظرفية ، و القدرة على الإفادة من التغذية الاسترجاعية أثناء مراحل التنفيذ، لإجراء التعديلات الضرورية التي لا تغير جوهر الأهداف و إنما تزيد من كفاءة و فعالية التنفيذ وفقا لواقع مستجدات التجربة العملية¹.

2-عناصر السياسة العامة :

تتمثل في خمسة عناصر اتفق عليها معظم الباحثين و هي:

1-2-مطالب السياسة : و تشمل كل ما يطرح على المسؤولين من جانب الآخرين سواء كانوا من الأهالي أم من الرسميين الفاعلين في النظام السياسي ، وذلك لتحرك إزاء قضية معينة أو التوقف عن المضي إبتجاه ما .

فالمطالب المطروحة من جانب العامة تولد الحاجة إلى الإثارة و الانتباه لسياسات عامة و تعد نقطة البدء في دراسة عملية صنعها.

2-2-قرارات السياسة العامة:و تشمل ما يصدره صانعي القرارات و الموظفون العموميون المخولون بإصدار الإيرادات الملكية و المراسم و الأوامر و التوجيهات الحركة للفعل الحكومي، فالقرارات السياسة العامة هي غير القرارات الروتينية المضادة².

3-2- مصادر السياسة و محتواها:وتتمثل في التغير الرسمي لمضمون السياسة العامة و الذي يشتمل على القوانين التشريعية و الأوامر التنفيذية و الدساتير و القواعد و التنظيمات الإدارية و قرارات المحاكم بالإضافة إلى بيانات و أقوال الموظفين الرسميين المعبرة عن اتجاهات الحكومة و ما تنوي القيام به لتحقيقها.

¹حسن أبشر الطيب، المرجع السابق، ص38.

²محمد الصيرفي، إدارة الاعمال الحكومية ، الإسكندرية ، للنشر و التوزيع ، ط1، 2005، صص 74، 75.

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

:

2-4- مخرجات السياسة أو نتائجها: وهي المؤشرات الملموسة الناتجة من السياسات العامة و تمثل

الأشياء المنجزة كنتيجة للقرارات المتخذة و البيانات الوصفية بمعنى كل ما تنجزه الحكومة من مخرجات مقارنة

بما يدعى بالقيام بإنجازه مستقبلا.

2-5- آثار السياسة: وهي تلك الآثار الناتجة من إتخاذ أو عدم إتخاذ إجراءات محددة من قبل الحكومة مثل

معرفة الآثار الناتجة عن سياسة الضمان الإجتماعي عن طريق معرفة الرواتب و الإمتيازات الأخرى و

المساعدات التي تدفع للمحتاجين، مما يؤدي ذلك إلى تخفيف من حدة الفقر و زيادة الشعور بالرضا و الأمن

الإجتماعي¹.

¹محمد الصيرفي، المرجع السابق، ص75.

المبحث الثاني: الفواعل الصانعة للسياسة العامة:

باعتبار أن السياسة العامة عملية حيوية إلا أنها تتميز بالصعوبة و التعقيد و التنوع و الشمول، كونها تمس جميع جوانب الحياة المجتمعية.

بحيث يختلف صنع السياسة العامة من دولة إلى أخرى تبعا لنظام السياسي و دور الأجهزة الحكومية و الغير الحكومية في كل منها.

لأن هذه العملية تجلب الأطراف المشاركة أو المتدخلة في عملية صنع السياسة العامة أو صنع السياسة العامة، ضمن عمل حكومي و آخرون خارج العمل الحكومي الرسمي و الذين يشكلون ضغطا من خلال قوتهم على القادة الرسميين أو على صانعي السياسة العامة .

لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى توضيح و التعرف على الأطراف الفاعلة و المساهمة في صنع السياسة العامة و هي صنع السياسة العامة الرسميون و صنع السياسة العامة الغير الرسميون.

المطلب الأول : الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة:

1- السلطة التشريعية:

وهي الأعضاء الذين تتشكل من خلالها المجالس التشريعية أو البرلمانية، حيث تتراوح أعدادهم بين أقل من مائة و أكثر من ألف عضو بحسب سعة الدولة و أعداد السكان، و يقومون بالتشاور و التباحث و النقاش حول السياسات العامة المعبرة عن القضايا المعروضة عليهم من قبل الجهات المعنية، و مجتمع الدولة الذي انتخبهم للتعبير عن موافقه و آرائه فمعظم السياسات العامة، و القوانين، و القواعد المهمة تحتاج إلى نظر فيها و الموافقة عليها رسميا أو شكليا إنما تتم من قبل هؤلاء المشرعين قبل أن تصبح قوانين نافذة .

كما أن دور المشرعين، أو مجالسهم، يختلف من حيث التأثير في صنع السياسة العامة بين القوة و المحدودية، تبعا لنظام السياسي القائم في الدولة¹.

تعمل الهيئات التشريعية على تنظيم طرق و سير عملها في إطار الصلاحيات المخولة لها دستوريا، و يتم ذلك من خلال سن و وضع نظام داخلي يعمل على تحديد هيكل تنظيمي خاص بها، يتم فيه توزيع الإختصاصات و الصلاحيات بين مختلف المستويات، و تحديد المسؤوليات، و طبيعة العلاقة بين الأجهزة الفرعية يتداول أنواع معينة من القضايا و تقدم توصيات حول ما يجب ان تقوم به الهيئة التشريعية بكاملها.

تمارس اللجان ووظائف و مهام متنوعة و متعددة و هي نوعين الدائمة و المؤقتة و من أهم ما يميزها هو تباينها من حيث الأهمية نظرا للدور الذي تمارسه أو يسمح لها بممارسته داخل النظام السياسي. ففي الأنظمة الرئاسية تكون أكثر تأثيرا و نفوذا في العملية التشريعية لما تتميز به من تخصص عالي في مختلف المجالات الأمر الذي يجعلها مساوية للإرادات التنفيذية في مجال تخصصها و يولد لديها نزعة الهيمنة على هذه العملية.

¹ محمد فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 216.

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

:

أما في النظم البرلمانية فيوجد بها لجان متخصصة تعادل الوزارات و تمارس نفوذ أو تأثير أقل على العملية التشريعية¹.

و عليه فمن ثم تعتبر قضية تفعيل دور السلطة التشريعية سواء على المستوى الرقابي أو حتى تفعيل دوره في صنع السياسات العامة فهي جزء لا يتجزأ من الإصلاح السياسي و تحقيق التنمية المأمولة في دول العالم الثالث ، حيث تتضمن السلطة التشريعية قطاعات كبيرة من الشعب الذي ينقصهم و المشاركة في صنع السياسات العامة التي تؤثر على حياتهم اليومية².

2- السلطة التنفيذية:

هي الجهة التي تنفذ القوانين التي جاءت بها السلطة التشريعية، أي أنها منفذه لإرادة الشعب، و تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الهيئة أو السلطة و عادة يكون هو رئيس الدولة أو الملك أو الأمير بالإضافة إلى موظفي الدولة من وزراء و رجال الشرطة و جيش و غيرهم ، و أهم واجبات السلطة التنفيذية هو فرض الأمن و النظام و المحافظة على سير الأمور في الدولة بأحسن حال مع القيام بتنفيذ الأوامر الصادرة من رئيس السلطة و اذا استدعى الأمر يتم استخدام القوة لمعاقبة المخالفين للقانون من خلال الأدوات المخصصة لهذا الغرض .

كان الجهاز التنفيذي في بداية الأمر قليل العدد و لكن مع تزايد المطالب و الحاجات و اتساع نطاق الدولة و كثرة عدد السكان ازداد عدد الموظفين و الوزراء و الإداريين و ذلك من أجل المساعدة في توزيع المسؤوليات و إدارة شؤون الافراد بأفضل الطرق الممكنة³.

¹ جبريال أبلوند ، بنجهام بلول ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ، ترجمة: هشام عبد الله ، عمان، الاهلية للنشر و التوزيع ، 1998 ، ص171

² عبد النور زوامبية ، دور السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة في الجزائر ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، ورقة بحثية ، ص12.

³ نظام بركات أحمد ، مدخل الى العلوم السياسية ، القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة ، ط1 ، ص.111 ، 2013.

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة :

و حول طريقة ممارسة الوظيفة التنفيذية و تركيزها بين نظامين هما المركزية الإدارية و اللامركزية الإدارية ، و الجهاز التنفيذي السياسي كجهاز فردي أو جماعي فإننا نتحدث في الواقع عن توزيع السلطة و الصلاحيات ، وليس على مجرد أرقام ، ففي جميع الأجهزة التنفيذية أعضاء كثيرون تتكون من مسؤولين منتخبين و معينون لديهم سلطة في صنع السياسة العامة¹ .

وعلمنا بأن السلطة التنفيذية في معظم البلدان النامية ذات تأثير مباشر على الأجهزة الحكومية القائمة على أمر الإعلام و الثقافة ، وذات أثر في ذات الوقت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الصحافة و أجهزة الرأي العام الأخرى ، فإن بمقدورها أن توظف هذه الإمكانيات الإعلامية للتوعية و تحقيق التهيئة النفسية بل و تشكل الرأي العام وفقا لما تطرحه من سياسات عامة .

كما أن للقدرات المهنية و الإمكانيات الفنية المتوفرة للجهاز التنفيذي ، تمكنه من الوقوف على ماتم إنجازه من سياسات عامة ، و تعينه في مراجعة و تقييم السياسات الحالية بالقدر الذي يجعله قادرا على إعادة تشكيلها أو التراجع عن البعض منها وفقا لظروف التجربة² .

3- السلطة القضائية:

يقصد بها السلطة المناط بها مهمة تفسير القوانين ، و تطبيقها على الوقائع المعينة ، وذلك بقصد تحقيق العدالة للجميع إذ أن تحقيق العدالة في المجتمع يعتمد أساسا على وجود سلطة قضائية مستقلة بمعنى جزءا من عملية الممارسة السياسية اليومية ، و صراع القوى ، و الأحزاب في الدولة ، و ذلك من أجل المحافظة على حيادية القضاء ، و استقلاله ، فمع ازدياد استقلالية هذه السلطة تزداد قدراتها على تطبيق القانون بعدالة و مساواة

¹ وصال نجيب العزاوي ، مبادئ السياسة العامة ، المرجع السابق ، ص 46 .

² حسن أبشر الطيب ، المرجع السابق ، ص 126 ، 127 .

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

:

بعيدا عن تدخل السلطات القوى الأخرى¹. في سير أعمالها معظم الدساتير تتضمن نصوصا توضيحية تؤكد

على أنه لا يحق لأي سلطة أو جهة أن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في العدالة أو أن تؤثر

بالسلب في عمل القضاة، وإلى جانب ذلك تنص على مجموعة من الضمانات و الأحكام المتعلقة

بكيفية توظيفهم، وأداء أعمالهم و حتى عزلهم.

تلعب المحاكم دورا في صنع السياسة العامة، وتكتسب هذا الدور من خلال سلطاتها القضائية بإعتبارها

أجهزة و مؤسسات قضائية. هذا من جهة ،

ولكون المراجعة القضائية من سلطات المحاكم التي يقدر من خلالها دستورية وشرعية النصوص وعدم

تعارضها مع القوانين النافذة من جهة أخرى.

ويكمن تدخل السلطة القضائية في العوامل التالية:

- بما أن دستور هو أسمى القوانين الدولة فإن السلطة القضائية هي التي تقرر إذا كانت هذه القوانين

المعبرة عن السياسة العامة تتماشى مع الدستور أم لا.

- السلطة القضائية بمثابة رقيب قضائي على السياسة العامة بسبب قيامها بالمراجعة الدائمة و المنتظمة

لقوانين المعبرة عنها لضمان شرعيتها، وفي حالة التأكد عدم دستورية هذه القوانين فإنها تعمل على إيقاف

العمل بالسياسات المتعلقة بها.

وتجدر الإشارة إلى أنها تقوم بالفصل في المنازعات بين الأفراد و الجماعات و بين أجهزة الدولة.

- تزداد درجة دور الحكومات تدخلها في الحياة العامة للمواطنين، وفشل أو رفض الأجهزة التشريعية

والتنفيذية في معالجة العديد من المشاكل، بالإضافة إلى رغبة المحاكم في التدخل إما لتلبية بعض رغبات أو

حماية المتضررين كل هذه العوامل ساهمت في توسيع دور و نفوذ السلطة القضائية في السياسة العامة بشكل

تدرجي و مستمر.

¹هايل عبد المولى طشطوش، مبادئ أساسية في العلوم السياسية، عمان، دار الكندي، 2007، ص180.

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

:

- تتكفل السلطة القضائية بعملية تفسير الدستور و القوانين بتوضيحات سليمة، حيث تتبنى قراراتها بناء على رؤيتها لنية المشروع و المقصودة من السياسات العامة، والتي تجعلها تلعب الوسيط بين واضعي السياسة العامة وبين مطبقيها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمنح القدرة باجراء تعديلات وتغييرات من الجهات المكلفة بتنفيذ السياسات العامة.

- كذلك تستمر السلطة القضائية بشكل دائم و مستمر على تنفيذ السياسة العامة، والحرص على متابعتها وتقييمها ضمانا للصالح العام.

4-الجهاز الإداري

لكل دولة نظامها الإداري الخاص بها ، على أساس ان الهياكل التنظيمية للإدارات مختلفة ومتباينة من حيث درجات التخصص الوظيفي، والتسلسلات الهرمية، المستويات التنظيمية والصلاحيات المخولة لها إضافة إلى طبيعة العلاقة ما بين هذه المستويات¹.

كما يشارك الجهاز الإداري في صنع السياسات العامة لكونه الجهة التي تملك المعلومات عن قضايا السياسات والجوانب الفنية المتعلقة بتنفيذ تلك السياسات.

حيث يختلف دوره من نظام سياسي لنظام سياسي اخر. وهو يلعب في الدول النامية نسبيا أكثر من دوره في الدول المتقدمة².

و من ناحية أخرى يلعب هذا الجهاز دور جماعة الضغط لخدمة مصالحه المهنية و المادية و في هذه الحالة نجد قضايا السياسات العامة هي التي تتم هذه المجموعات ولا يمكنها أن تمثل في نظام صنع السياسات العامة إلا بطريقة غير رسمية.

وتعتبر الأجهزة الإدارية ذاكرة الحكومة بإمتلاكها للمعلومات الضرورية لتنفيذ تلك السياسات العامة .

¹ مصطفى عبد الله أبو قاسم الخشيم، مبادئ علم الإدارة العامة، بنغازي، دار الكتب الوطنية، ط2، 2002، ص 65.

² أحمد مصطفى الحسن ، المرجع السابق، ص 235، 236.

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

:

كونها جهاز دائم في معظم الأنظمة السياسية، والسلطة التشريعية و السلطة التنفيذية هي أجهزة متغيرة بصورة تنفيذية.

علاوة على بعض المواضيع و القضايا السياسات ، خاصة في الدول الصناعية التي تتسم بطبيعة معقدة، فإن الرقابة المباشرة من قبل الأجهزة الإدارية هي مسألة مهمة، و مع غياب المعلومات و الوقت تدرج السلطة التشريعية تفاوضات للسلطات الواسعة للجهاز الإداري الذي يقوم بصنع القوانين بطريقة رسمية أحيانا وهي عملية صنع السياسات.

ونتيجة لذلك حيث تقوم الأجهزة الإدارية بإتخاذ قرارات لها بأثار سياسية هامة تجعلها عملية صعبة. كونها تمثل مصدرا أساسيا لمقترحات السياسات في الأنظمة السياسية وكثير من الدول النامية تعتمد على خبراء الإدارة بدرجة كبيرة¹.

المطلب الثاني : الفواعل الغير الرسمية

تشارك الفواعل الغير الرسمية في رسم السياسات العامة من خلال التأثيرات و الضغوطات التي تمارسها على الفواعل الرسمية، انطلاقا من القوة التي تملكها وليس من الصلاحيات التي تتمتع بها. وتتمثل هذه الفواعل الغير الرسمية في الأحزاب السياسية، وجماعات و الرأي العام.

1- الأحزاب السياسية:

الأحزاب السياسية هي المؤسسات الأكثر تنظيما و قوة التي لا بد منها كما يبدو بين اللاعبين المنخرطين في عالم السياسة.

وكما قال جيمس اديسون : «في كل مجتمع سياسي ، لا يمكن تجنب قيام أحزاب»

¹مصطفى أحمد الحسن ، المرجع السابق ، ص ص 236،237.

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

:

لم يقل اديسون أن الأحزاب السياسية مرغوبة، بما أنه منذ الأيام الأولى للديمقراطية، و اعتبر كثيرون الأحزاب أنها أكثر قليلا من شر لا بد منه.

لكن لماذا يجب أن يكون لدينا أحزاب أصلا؟ أليس الخيار السياسي، لا الأحزاب بحد ذاتها هو الأمر الأكثر أهمية؟.

حيث أكد المراقبون أن الأحزاب هي مؤسسات هامة تجمع مجموعات عديدة ومتنوعة من الناس و الأفكار تحت مظلة التفويض الأيديولوجي. كما تخدم هذه المؤسسات موظفين من خلال جمع أشخاص مختلفين آراء في مجموعة واحدة تساعد على الأحزاب على وضع الوسائل التي يمكن من خلالها للأغلبية أن تحكم أي من دون أحزاب سياسية تقدم مرشحين وجداول عمل لعالم السياسة، تغدو العملية السياسية مشتتة، ويكون مستحيلا صياغة سياسة او إنجاز الكثير، لكن على الرغم من أن الأحزاب السياسية تجمع الأفراد و الأفكار سوية، إلا أنها تظل متغلغلة نسييا بوجود إختلافات وجماعات داخلها .

ويمنع هذا التنوع الداخلي النسبي استبداد الأغلبية و هميش آراء الأقلية .

بما أن الأحزاب المنافسة لا تزال تفتقر الى الوحدة الداخلية من أجل فرض ارادتها¹. كما يعرف الحزب

عادة بأنه تنظيم سياسي له صفة المستويين القومي و المحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية، ه الوصول إلى السلطة و ممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة².

فالحزب السياسي هو منظمة غير رسمية تنشأ في الوسط الإجتماعي إتفاق مجموعة من الأفراد في ظرف

و زمن معين لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها إستلام القيادة السياسية في المجتمع و المشاركة فيها

فتقوية نفوذ الأحزاب في المجتمع يكون عن طريق:

1 2012

¹. مبادئ علم السياسة المقارن ، ترجمة :

196 197

1 1998 200.

² النظم السياسية في العالم المعاصر

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

:

- إضافة إلى نشر الصحف الحزبية و الهدف من

ذلك غرس القيم معينة ويتم تأكيدها على القيم التي لا تخدم مصالحها .

-السعي إلى تحقيق الوحدة الوطنية و التكامل القومي بالتركيز .

-ممارسة الضغوط على أعمال الحكومة في حالة تقصيرها في أداء واجبها الوطني .

- خلق الوعي بالقضايا الاجتماعية التي يتوجب على الحكومات ادراجها ومراعتها في برامجها¹.

و هو يعبر عن مصالح قوى اجتماعية محددة ويستهدف إلى الوصول إلى السلطة

السياسية و التأثير عليها

بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثلية المناصب العامة سواء عن طريق العملية

في توظيف وسائل الجماهير وتشكيل الرأي العام وفقا

².

2-جماعات المصالح او جماعات الضغط:

تقوم جماعات الضغط بالتنظيم القائم للدفاع عن مصالح معينة

على السلطات العامة بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة.

وحتى تعد هذه الجماعات من جماعات المصالح أو جماعات الضغط يجب توفير ثلاث شروط أهمها:

- بمعنى وجود تنظيم .

-توافر شعور يوحد الافراد بالتنظيم من أجل الدفاع عن مصالح معينة.

¹ (إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، العلوم السياسية، تخصص التنظيم السياسي و

3 2009 52.

² الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، مجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، سلسلة عالم المعارف، 1987،

وكما تهدف تدخل الجماعات المصالح في الحياة السياسية إلى الضغط على الهيئات المختصة لإصدار ويتم هذا النشاط في مواجهة جميع السلطات الدولة العامة سواء أكانت سياسية ام إدارية ام قضائية.

تهدف جماعات الضغط في ممارسة نشاطها في التعبير عن المصالح

النشاط للتنظيم بحيث يتم النشاط علانية وفي إطارات محددة بينها القانون وفي حدود تحول دون الإنحراف

1

وإن تأثير الجماعات ذات المصالح على السياسة العامة وتحولها إلى جماعات ضغط يأتي أساسا من

مساهمتها او تأثيرها على إصدار القوانين و اللوائح².

وكذا جماعات المصالح هي تجمعات منظمة بين عدة اشخاص تجمعهم مصلحة مشتركة.

وعليه فجماعات الضغط تحوي جميعا عن عنصر مشترك ينظمها في المصلحة التي تدافع عنها في مجتمع

متعدد المصالح وأدائها في ذلك هي العمل السياسي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سواء في السر أو

ويكون تأثيرها على المؤسسات الحكومية. فإن ضغطها يقتصر على السلطتين التشريعية والتنفيذية في

نطاق الأشخاص و الأجهزة ذات الأهمية الإستراتيجية و الأكثر اتصالا بمصالحها حتى يسمح بتحقيق أفضل

3

تسعى جماعات الضغط للتأثير في السياسات العامة فإنها تعتمد على جملة من الوسائل والتي يمكن

حصرها في التالي :

1 243 247.

2 توزيع ، الطبعة الأولى، 2014، 274.

3 2004 343.

القانون الدستوري و النظم السياسية

³فحطان أحمد سليمان الحمادي ، الأساس في العلوم السياسية

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

:

- من أهم وسائل التي تسعى إليها جماعات المصلحة من خلال الاتصال بأعضاء البرلمان للوصول إلى

- تستخدم جماعات الضغط التفاوض و المساومة مع السلطة السياسة للوصول إلى تحقيق أهدافها أي

و المشاكل التي تصادفها من خلال إقناع

- تساهم الجماعات بصورة رسمية في وضع التشريعات .

- التحريض على الإضرابات و المظاهرات واستعمال هذه الوسائل لكي تؤثر على السلطات إلى جانب

1 .

3- الرأي العام:

الرأي العام هو الفكر الشائع و النمط العقلي السائد الذي يحدد نوع الأفكار و الميول و

و كما يعرف الرأي العام بأنه نهاية الرأي السائد بين مجموعة من الناس اتجاه قضية معينة وهو ليس

بالضروري أن يكون رأي الأغلبية فقد يكون رأي فرد أو عدد قليل من أفراد في البداية

ثم يتطور هذا الرأي كي يصبح رأيا عاما².

102 98 1998

.79 1993

¹ حميدشي فاروق، الجماعات الضاغطة

² لرأي العام ظاهرة اجتماعية و قوة سياسية

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة :

بالإضافة إلى أن الرأي العام يعرف على أنه عملية معقدة و متغيرة هذه العملية على جماعات منظمة وأفراد غير منظمين

وطريقة القرارات التي تتخذها في مختلف المجالات وكيفية تعريض الآراء على

وكذلك تثير قضايا السلطة ما إذا كانت جماعات ضغط تسيء استخدام سلطتها وكما أنها تثير قضية

1

قائمة على التأثير المتبادل لكل

يهدف إلى تحقيق

وبذلك يتحول الرأي العام إلى وسيلة للسياسات العامة وهدفها في نفس الوقت واعتماد السياسات

العامة في تشكيلتها و تنفيذها ما على الإنسان وقدرته في التعبير عن آماله وتوجهاته حتى يسمح للرأي العام

بممارسة تأثير كبير وفعال عليها².

:

الأولى:

الثانية: تتمثل في احجام المسؤولين عادة عن اتخاذ موقف أو قرار من المتوقع أن يواجه بمعارضة شعبية

() أن الرأي العام يشارك في السياسة العامة في المجتمعات الديمقراطية عن طريق وضع معايير

تأثيرها فهي من صنع جماعات خاصة وهي صناعة القرارات.

¹ حمادة بيسوني إبراهيم، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، 106.

² 140.

وبالتالي فإن الرأي العام ليس بصانع السياسة العامة كما أنه ليس بعيد عنها تماما.

ومؤثرا في صنع السياسة العامة من خلال توقعاته وكيفية مواجهته للقضايا الأساسية في المجتمع فهو يحدد ماهو

1.

المبحث الثالث: عمليات صنع السياسة العامة

رغم تعدد و تنوع مراحل صنع السياسة العامة الى أنها تشترك كلها في نقطة أساسية و هي العمل على

تعليل أسباب اتخاذها و خلفياتها و أثارها كظاهرة ديناميكية. فهذه المراحل ترجمة لعملية صنعها و نجاحها .

المطلب الأول: مراحل أولية

1-تحديد مشكلة السياسة العامة

مشكلة السياسة العامة أو هي تعبير عن المطالب و تطلعات و احتياجات الافراد غير المشبعة،و التي تثير

الشعور بعدم الرضا و القبول، و اشباع هذه الاحتياجات و المطالب لن يتم الا

السياسات العامة و المشاكل، فوجود سياسة عامة يعني بالضرورة و جود مشكل سياسي تسعى الفواعل

من سواها من المشاكل او القضايا فانها تتميز بخصائص او بامور منها:

أ-التبادلية: فمشاكل السياسات العامة تؤثر وتتأثر بعضها بالآخر، فهي متشابكة وذات اجزاء مترابطة

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

:

ب-الذاتية: بمعنى ان تصنيف الظروف الخارجية او الداخلية التي تنشأ عنها مشاكل السياسات العامة -وتفسير تلك الظروف وتقييمها - يتم وفق الخبرات الذاتية او الشخصية للقائمين بصياغة السياسات العامة، أي ان لشخصية راسم السياسات العامة ومحللها واتجاهاته تأثيراً واضحاً في تفسير م

ج-الوضعية: أي ان مشاكل السياسات العامة في الغالب تكون من صنع الافراد او الجماعات، فهي

د-الديناميكية: ويقصد بها ان لمشاكل السياسات العامة حلولاً بقدر التعاريف المحتملة لها بمعنى انه لا يمكن الجزم بوجود حدود بينة او علاج محدد لاية مشكلة من مشاكل السياسات العامة

2-الاجندة السياسية.

مفهوم الاجندة السياسية مفهوم جوهري و أساسي في عملية تحليل المراحل الأساسية التي تعتمد عليها

المشاكل، فالمشاكل المتنازع فيها يتم ادراجها في

الاجندة السياسية تحت تاثير الفواعل الرسمية و يتم تدوين المشكلة بطريقتين :

-

1.

-

المطلب الأول: تنفيذ السياسة العامة:

تعتبر هذه المرحلة من اختصاصات الجهاز التنفيذي في عملية صنع السياسات العامة وسوف

نتطرق إليها كالأتي:

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

:

تعريفها: التنفيذ هي ترجمة السياسة العامة بما تنطوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ إلى خطط

وبرامج عمل محددة تهدف إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

هـ : مجموعة الأنشطة والإجراءات التنفيذية الهادفة لإخراج السياسة العامة أو

قراراتها إلى حيز الواقع العملي وتقوم باستخدام المصادر والموارد البشرية والمادية والتكنولوجية وغيرها في سبيل

1

وتعتبر عملية تنفيذ السياسات العامة استمراراً لمختلف العمليات السابقة والتي ينتقل العمل فيها إلى

هـ وتمتتع بسلطة تقديرية واسعة أثناء التنفيذ وذلك لتمتعها بالخبرة اللازمة

والثقة والتجربة في كافة الميادين مما يعطيها الحق في إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة بـ

كما أن تطبيق الجيد هو الذي يجسد السياسة العامة في أرض الواقع وبناءً على ما تقدم إن نجاح عملية

تطبيق السياسة العامة يتطلب توفير جملة عوامل متحركة في التنفيذ:

- إعطاء الشرعية المناسبة للسياسة بجلب أكبر عدد من المؤيدين.

التي وإن كانت مهمتها إقرار السياسة العامة لكن خلال عملها بدقة أكبر وتفصيل أشد فإنها تضغط على

ومبرراتها

التشريعية التي تتولى مراجعة اللوائح كذلك اعتماداتها المالية والسنوية لا بد أن تحظى بموافقة السلطة التشريعية التي يكون عملها في هذه الحالة مندرجا في مهام ذات اختصاصات تنفيذية¹.

وعليه فإن عملية التنفيذ هي في غاية الأهمية أي إهمال قد يؤدي الى فشل ذريع في تنفيذ السياسة.

التالي فإن التنفيذ يعرف على أساس انه استمرار لعملية صنع السياسات العامة ولكن بوسائل مختلفة⁽²⁾.

المطلب الثاني: مرحلة تقييم السياسات العامة:

1-تعريفها: يفهم التقييم على أنه عملية تحليل السياسات عدد من السياسات أو البرامج أو المشروعات من

.

ووضع نتائج هذه التحليلات في إطار منطقي².

2-أنواع التقييم: للتقييم عدة أنواع في السياسة العامة وهي كالآتي:

أ-التقييم المتقدم او تقييم السياسة العامة: وهو يتمثل في الدراسة قبل اتخاذ القرار وهو أداة

.

ب-التقييم الاستراتيجي: وهو نوع أدنى من تقييم المتقدم ويستخدم في تحديد فاعلية التنفيذ

الفعوة بين الأداء والتخطيط كما يساعد في تقييمات الشاملة للبرنامج في ضوء الكفاءة والفاعلية.

ج-تقييم عملية تنفيذ البرامج: وهو يركز على تحليل العمليات التنفيذية للبرامج المتعلقة بالكفاءة و

-مساعدة المقوم في تحديد خطة لتصميم التقييم.

¹ (دور الفواعل الغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية

2001 37.

109.

2

- مساعدة المقوم في توضيح النتائج التي توصل إليها تقويم الفاعلية والكفاءة¹.

د- **تقويم الفاعلية:** يقوم بمعرفة قدرة البرنامج على تحقيقه لأهداف أساسية التي أقيم من أجلها.

هـ- **تقويم الكفاءة:** هي درجة التي تحافظ عليها اية سياسية عامة أو برنامج على أقل نفقة ممكنة.

و- **تقويم النتائج:** هذا النوع يقوم بقياس النتائج واثار البرنامج السلبية أم الإيجابية على مجموعة من الناس

2

3- معايير التقويم:

تعد معايير التقويم عديدة ومتنوعة حسب أنواع التقويم وهي كالآتي:

أ- المعيار الاقتصادي:

الإنفاق والمنافع التي تتخلى عنها كنتيجة لخفض الإنفاق.

ب- الكفاءة: تعني مستوى الإنج

للأشياء التي سوف يتم إنجازها.

ج- الفعالية:

د- **العدالة:** من حيث مطابقة هذه السياسات إلى التشريعات و القوانين و اللوائح المنظمة لتلك

أو القطاعات أو البرامج.

هـ- **العدالة:** من حيث التوزيع العادل للمنافع بين مختلف الشرائح وتستخدم عدد من المقاييس في كيفية

1 .318

2 .314

4-مستلزمات التقييم:

تتطلب عملية تقييم السياسة العامة بضعة مستلزمات عملية واجرائية في سبيل القيام بها نحو حسن تأديتها للغرض المطلوب منها وذلك من خلال ما يأتي وفق المراحل اللازمة وهي :

-تحديد احتياجات واهتمامات صانع السياسة العامة أو إدارة البرامج في عملية التقييم من قبل

() .

-تحديد طبيعة المشكلة ونطاقها أو مج

-تحديد أهداف البرامج المراد تقييمه.

- تطوير المعايير و المقاييس الشاملة لغرض قياس أهداف البرنامج الخاضع للتقييم

وعليه فإن عملية التقييم في هذا الشأن لا تقتصر على فترة أو مرحلة محددة فقد تتم هذه العملية أثناء

صنع السياسات العامة او وضع البرنامج وتوفر حينها معلومات تساعد في عملية الاختيار

الأهداف أي ينصب باختصار على مخرجات السياسات العامة وليس على نواتجها وبالتالي يتم تقييم النوا

بعده فترة كافية من التنفيذ حتى تحدث مخرجات السياسة اثارها على المجتمع. وهذا يسمى بتقييم الأثر في

مراحل مختلفة طالما ان السياسة لم تعطي نتائجها النهائية وأخيرا قد يتم التقييم بعد تحقيق النتائج النهائية

لتقرير إمكانية الاستمرار في السياسة¹.

التركيز في هذا الفصل على الإطار المفاهيمي للسياسة العامة من خلال توضيح مفهوم السياسة العامة وتحديد مختلف عمليات صنعها من تنفيذ وتقييم كون أن التقييم هو كعملية أو كأداة أو كمنطق تفرضه العامة ولا يتوقف اجراءه على

بالإضافة إلى توضيح مختلف المؤسسات التي حول لها هذه العملية والمؤثرة في صنعها

سواء كانت الرسمية حيث تتمثل في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والجهاز الإداري المؤسسات الغير الرسمية التي لها دورا مهما في صنع وتوجيه السياسات العامة والمتمثلة في الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والرأي العام وبالإضافة إلى تعرفنا على اهم الخصائص والسمات إلى جانب بعض من عناصره.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

للحكومة الإلكترونية

يعالج هذا الفصل الإطار المفاهيمي لمختلف المفاهيم التي سيتم التطرق إليها سواء فيما يحظى الحكومة

الإلكترونية وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول تناولنا فيه مفهوم الحكومة الإلكترونية من حيث النشأة، والتعريف وأهمية وأهداف

الحكومة الإلكترونية.

أما المبحث الثاني تطرقنا إلى بناء الحكومة الإلكترونية، ومتطلبات تطبيقها وأهم المراحل التي مرت بها.

فيما يتعلق بالمبحث الثالث فقد تعرض لأمن المعلومات، وأهداف نظام أمن المعلومات، وأليات حماية

المعلومات، وفي الأخير تطرقنا إلى معوقات الحكومة الإلكترونية.

المبحث الأول : ماهية الحكومة الإلكترونية:

لم يعد كافيا أن ترتقي الحكومة الكلاسيكية بأساليبها لمواجهة التغيير، بل أضحى من الضروري إعادة النظر جذريا بنموذجها و إبتكار نموذج اخر جديد تماما .وبما ان طرحنا موضوع الحكومة الإلكترونية إلا أنه يعتبر طرحا ثوريا في كل مجالات العمل الإداري العام، مشروع الحكومة الإلكترونية هو الإستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات من كفاءة الإدارة وتسهيل عمل النشاطات الحكومية وهذا من خلال المواطن والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الاعمال ومؤسسات المجتمع المدني بتنسيق الإلكتروني موحد يتيح اجراء مختلف المعاملات بين عدد الأطراف جميعا بالسهولة و السرعة اللازمة، مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف ، كان لا بد أن تقدم تعريفا مناسباً لتلك الحكومة و أن نلقي الضوء على أهدافها و أهميتها .

المطلب الأول : مفهوم الحكومة الالكترونية

لقد بدأت تجربة الحكومة الالكترونية في أواسط الثمانينات في الدول الاسكندنافية وتمثلت في ربط القرى البعيدة بالمركز واطلق عليها اسم القرى الالكترونية ويعد لارس من جامعة اودونيس في الدنمارك رائد هذه التجربة عام 1989 وسماها مراكز الخدمة عن بعد، ومن رواد المشروع مايكل دل صاحب شركة دل التي لها الدور الريادي في الميدان الحلول الالكترونية .

وقد ظهرت محاولات أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1995 في ولاية فلوريدا ثم تبع ذلك محاولات في مختلف دول العالم ، و قد بدأت مشاريع الحكومة الالكترونية تتشكل في عام 1999 في الولايات المتحدة الامريكية وبعض من الدول الأوروبية . كذلك بادرت إليها بعض الدول العربية مثل الامارات العربية المتحدة والمتمثلة في مشروع حكومة دبي عام 2000¹. ولقد ظهر هذا المصطلح نتيجة لتنشيط التبادل التجاري بين الدول بالوسائل الالكترونية. في الوقت الذي أصبحت فيه الحكومة الالكترونية تتخبط بين مستنداتها الورقية متعبة هرمة دون ان تلقي من شعورها سوى التذمر وعدم التقدير نتيجة البيروقراطية، وزحمة الدوائر و المؤسسات².

وحيث لا يوجد تعريف مشترك للحكومة الالكترونية فقد وردت عدة تعاريف لها وهي كالآتي :

1الحكومة الالكترونية هي " تقديم الخدمات الحكومية من خلال شبكات الاتصالات الخارجية ونظم الحاسب الالي المتوفرة لدى الهيئات الحكومية بما يكفل كفاحه الخدمة المؤداة"³.

¹أياد خالد عدوال،(مدى تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من خلال الحكومة الالكترونية، دراسة حالة قطاع غزة) ماجستير، غير منشورة، قسم إدارة الاعمال الجامعية الإسلامية، غزة فلسطين، 2007، 26.

²عبد القادر بلعربي و نسيمه لعرج مجاهد و فاطمة الزهراء مغير، تحديات التحول الى الحكومة الالكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول،الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة سعيدة، 13-14 مارس 2012، ص02.

³بدران عباس،الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2004، ص02.

2"تسعى الحكومة الإلكترونية إلى إعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهامها بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل ببعضه البعض عبر شبكة الاتصالات و الحكومات وهي ليست سوى تحول جذري في الطرق التي تتبعها الحكومات في مباشرة أعمالها وذلك على نطاق لم يشهده منذ بداية العصر الصناعي"¹.

3"هي في الواقع أسلوب جديد ومتطور، بل هي ثورة تقنية معلوماتية قادت الى نقلة نوعية في تقديم الأجهزة الحكومية وأجهزة القطاع الخاص وغيرها من الإدارات التقليدية إلى التعاملات الإلكترونية، أي أن الخدمات والمعلومات التي اعتاد عليها المواطنون على مراجعة الأجهزة الإدارية من اجل الحصول عليها أصبحت تصلهم وهم في منازلهم أو مكاتبهم عن طريق التحوار الإلكتروني عبر أجهزة الحاسوب الموصلة بالإنترنت"².

4تعتبر الحكومة الإلكترونية "بأنها مفهوم جديد يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات للوصول إلى الإستخدام الأمثل للموارد الحكومية، وكذلك لضمان توفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين، الشركات، المستثمرين و الأجانب"³.

5"تعتبر الإدارة الإلكترونية مجال أوسع من الحكومة الإلكترونية فالإدارة الإلكترونية هي منظومة متكاملة وفضاء رفعي يسهل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية للأعمال و الحكومة الإلكترونية دلالة على الإدارة الإلكترونية للأعمال الحكومية"⁴.

6ويمكن تعريفها بأنها" استخدام التكنولوجيا وخاصة تطبيقات الانترنت المبينة على شبكات المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات الحكومية وتوصيلها، وخدمة المواطنين وقطاع الأعمال والموظفين والدوائر الحكومية الأخرى بشفافية عالية وبكفاءة وفعالية وبعادلة".

¹ سوسن زهير، تكنولوجيايات الحكومة الإلكترونية، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2011، ص24.

² علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، عمان، دار وائل، 2006، ص87.

³ عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، دار الجامعة الجديدة، الازايطية، 2008، ص34.

⁴ عادل حرحوش المغربي و اخرون، الإدارة الإلكترونية، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص16.

7 كذلك هي "تقديم الخدمات الحكومية فيما بينها وبين المواطنين ومنظمات الأعمال والجهات الأخرى التي تتعامل معها بأسلوب سهل و ميسر وسريع وأكثر مرونة في أي وقت"¹.

ومما سبق يمكن القول بان الحكومة الإلكترونية هي تقديم كافة الخدمات العامة للمواطنين والقطاع الحكومي والخاص من خلال تمكين كافة شرائح المجتمع للوصول إلى المعلومات بكل سهولة وإنجاز كافة معاملاتهم بسرعة عالية ودقة متباهية وتكلفة أقل وبذلك لتسهيل العمليات باستخدام التكاملية الفعال لجميع تقنيات المعلومات و الاتصالات وذلك لتسهيل العمليات الإدارية والتي تتم فيها ضمن ثلاث منصات أساسية:

الأولى: الحكومة إلى الحكومة "منصة التكامل الإلكتروني داخل أجهزة الدولة".

ثانيا: حكومة إلى القطاع الخاص "منصة التعامل الإلكتروني مع القطاع التجاري".

ثالثا: حكومة مع الافراد "منصة التعامل الإلكتروني مع الأفراد".

المطلب الثاني: اهداف الحكومة واهميتها :

أولا أهداف الحكومة الإلكترونية

مما لا شك فيه ان تحول الجهات الحكومية وجهات القطاع الخاص إلى نظام الحكومة الإلكترونية يعكس رغبة صادقة لدى هذه الجهات بتحقيق اهداف عظيمة تتفق في ثورة المعلومات والاتصالات التي تتيحها البشرية في الوقت الحالي ،

وهو ما ينعكس على شكل أداء الوظيفة العامة او الخاصة ومن ثم تقديم الخدمات للجمهور بسهولة ويسر وتكلفة اقل وتخلص اهداف الحكومة الإلكترونية فيمايلي:

¹علاء عبد الرزاق السالمي، المرجع السابق ص 88.

1تحسين مستوى الخدمات: مما لا شك فيه ان الحكومة الالكترونية وكذلك الإدارة الالكترونية تهدف في النهاية لتقديم الخدمات الى الجمهور او العملاء بشكل لائق وبمواصفات توافق جودة الحكومة الالكترونية ذاتها، ولذلك فإن مخططي برامج الحكومة الالكترونية يراعون محاور عديدة يمكن من خلالها تحسين مستوى الخدمة المقدمة للجمهور.

2التقليل من التعقيدات الإدارية: بعد ثورة المعلومات والاتصالات التي تغيها البشرية، ظهرت بوادر ما يسمى بطريقة المعلومات السريع، وذلك من خلال التخلص من الروتين والتقليل من نسبة التعقيدات الإدارية التي يمر بها القرار الإداري او المعاملات الخاصة بالأفراد وذلك من خلال تقليل من البيروقراطية واختصار مراحل إنجاز المعاملات وعدد الدوائر المساهمة في إنجاز طلبات ومصالح الجمهور¹.

3تخفيض التكاليف: إذا فقد احد الأشخاص شهادة ميلاده فانه يلجأ إلى اقرب إدارة لمصلحة الأحوال المدنية محل اقامته ليحصل على البيان المطلوب، والذي بدوره قد يكون مفقودا لأن السجل قد مزق أو فقد أو تلف فما عليه سوى التوجه إلى دار الحفظ العامة لاستخراج هذا البيان. وحيث يتبين لنا ان شبكات الإدارة الالكترونية والعمل بها من خلال الاستفادة من تطبيقاتها تؤدي إلى خفض التكاليف، سواء تعلقت بإنجاز المعاملات او الأوراق التي يرغبها ذوي الشأن.

4تحقيق الإفادة القصوى لعملاء الحكومة الالكترونية :

تتحقق الإفادة القصوى للأشخاص الذين يتعاملون مع الحكومة الالكترونية من خلال خدمات هذه الحكومة ومن بين هذه الخدمات ان هناك أسلوبا موحدا للتعامل مع كل من يرغب في الحصول على الخدمات هذه الحكومة، وهذه هي الشفافية وعليه فان الشخص الذي يرغب في قضاء طلبه او مصلحة من الحكومة

¹عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع و الطموح ، دار الفكر الجامعي ، ط1 ، 2008، صص 105، 106.

الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية :

الإلكترونية عليه اتباع الإجراءات المحددة و المنصوص عليها في نظام هذه الحكومة، و بالتالي لا يمكن لأي متعامل اخر اختصار هذه الإجراءات او ترك هذه الإجراءات¹.

5 أهمية الحكومة الإلكترونية للقطاع الخاص: بدأ القطاع الخاص مبكرا في استخدامه للحاسب الآلي

وتطبيقاته، ومن ثم ظهور الحكومة الإلكترونية إذ أنها تقدم رؤية واضحة لتوجهات الحكومة وسياساتها المستقبلية، و الامر الذي يعطي تصورا للقطاع الخاص في طريقة التعامل مع هذه السياسات، من خلال تحوله إلى نظام الإدارة الإلكترونية ويكون قابلا للتحديث و الإبداع وبالتالي تحقيق مصلحة الطرفين بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال التعامل في التجارة الإلكترونية².

ثانياً أهمية الحكومة الإلكترونية

للحكومة الإلكترونية أهمية خاصة سواء على مستوى المواطنين أو مستوى الحكومة نفسها، والتي يمكن

حصرها فيما يلي :

1 تبسيط الإجراءات المطلوبة والتنسيق بين الأجهزة الحكومية .

2 تقليل الوقت الذي يستهلكه المواطن للحصول على معلومات الأجهزة الحكومية وبالتالي التقليل من

التكاليف الإدارية فيما يخص المعاملات التجارية والحكومية وللقطاع الخاص.

3 تكسير الحواجز الجغرافية وزيادة المهارات والمعرفة الفردية .

4 زيادة الشفافية الحكومية والتدعيم الإجراءات المضادة للفساد.

5 التقليل من الاعتماد على العمل الورقي³.

¹ عبد الفتاح حجازي بيومي ،الحكومة الإلكترونية و نظامها القانوني ، الإسكندرية ،دار الفكر الجامعي ،2004، صص 101، 102.

² عبد الفتاح حجازي بيومي ، المرجع نفسه ،ص103.

³ فهد بن ناصر العبود ، الحكومة الإلكترونية بين التخطيط و التنفيذ ، الرياض ، مكتبة الملك الفهد الوطنية، 2005، ص27.

6 تقديم الخدمات الإلكترونية ذات طابع دولي، حيث يتم تقديمها من خلال الانترنت والتي لا تعرف الحدود المكانية او الجغرافية.

7 غياب المستندات الورقية للخدمات الإلكترونية، حيث يتم من خلالها تقديم نماذج خدمتية ودفع الرسوم واستلام الموافقات دون تبادل المستندات الورقية.

8 عدم كشف عن المتعاملين المتيقنين منهم عن هوياتهم في أداء بعض الخدمات التي لا تقتضي التعرف على صاحب الخدمة او طالبها.

9 القدرة على تحسين أداء المنظمات الحكومية من خلال:

تخفيض الإنفاق الحكومي و التكاليف المباشرة بصورة فعالة.

الانفتاح على العالم الخارجي و التعرف على تكنولوجيايات الحديثة.

عدم وجود دستوريات إدارية تساعد على السرعة في صنع واتخاذ القرار.

تقديم نماذج جديدة من خلال خدمات الكترونية مثل التعليم .

تحسين الخدمة من خلال تقارير الواردة بالبريد الإلكتروني، والتعرف على اهم معوقات الخدمات وكيفية

تطويرها ومواجهتها بما يحقق مقدار من الثقة والثبات للمنتفعين.¹

¹أبو بكر الهوش ، الحكومة الإلكترونية الواقع و الافاق ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، ط1، 2006، صص 34، 35، 36.

المبحث الثاني: خصوصيات الحكومة الإلكترونية

تقصد بمتطلبات الانشاء ما تحتاجه الحكومة الإلكترونية للتغيير كضرورة لتكييف طرق تنظيم الإدارة والوسائل سيرها ونشاطها مع التحولات المؤسساتية و الاقتصادية و الاجتماعية قصد التجاوب مع متطلبات التسيير الحديث والراشد.

فالنظام الجديد الناتج عن عولمة التبادلات وللتنمية التكنولوجية العلمية يلزم على الإدارة تغيير سلوكها لتندرج في هذه الحركة الواسعة حتى يكون نشاطها أكثر فعالية وعقلانية ومصداقية، ولذلك كان لا بد من التعرف على متطلبات انشاء الحكومة الإلكترونية .

كما سوف نتناول اهم مراحلها او الخطوات التي تقوم بها الحكومة الإلكترونية.

المطلب الأول : متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية

سوف نتطرق في هذا المطلب الى تحديد المتطلبات اللازمة و الضرورية لبناء مشروع الحكومة الإلكترونية أهمها :

1 المتطلبات القانونية: وتشمل على مجمل التشريعات و القوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة القانونية

اللازمة لتسهيل عمل الحكومة الإلكترونية وتفضي عليها المشروعية والمصادقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها¹.

2 المتطلبات التنظيمية و الإدارية: وهي تشمل مجمل التعديلات التي يجب اجرائها على البنى التنظيمية و

الإجراءات والمياكل الإدارية لأجهزة الدولة، بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فاعليتها وبما ينسجم مع متطلبات عملية الحوسبة واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات. وحيث يندرج في هذا الاطار وضع معايير وقواعد الخاصة بإنتاج البيانات و التعامل معها وضبط تناقلها.

3 المتطلبات التقنية :

متطلبات بناء البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات و الانترنت: والتي لا يمكن من دولها تحقيق

أي تطبيقات ذات قيمة على مستوى واسع كما يشتمل ذلك على توفير مراكز للخدمة وتوفير للمواطنين الذين لا يمتلكون تجهيزاتهم الحاسوبية الخاصة إمكانية الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية .

بالمتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية: هي تلك المتعلقة بوجود أنظمة المعلومات الفعالة

والقدرة على تجميع البيانات من مصادرها وضمان جودة هذه البيانات ومعالجتها بما يتفق مع أغراض

استخدامها

¹ محمد قدوة، الحكومة الإلكترونية و الإدارة المعاصرة، عمان، دار أسامة، ط1، 2010، ص 18.

ج المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية: هي توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفعالية، وكذلك استخدام طبق واسع من الأدوات والتطبيقات البرمجية من اجل تحقيق الحكومة الالكترونية على سبيل المثال هناك: قواعد و بنوك البيانات مخازن البيانات وأنظمة التنقيب عن البيانات... الخ.

وتتم عادة التطبيقات الحكومية بضخامة حجم المعلومات التي تتعامل معها، حيث تتطلب غالباً عدة أدوات وتقنيات لتحقيق النتائج المرجوة¹.

د المتطلبات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال الى البيئة الالكترونية:

يجب على الحكومات توفير المعلومات اللازمة لمواطنيها عبر الانترنت من خلال تواجد سياسات تتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة عبر الانترنت، بمعنى كلما ظهرت وثيقة حكومية جديدة او معلومة يجب وضعها مباشرة على الانترنت

ه متطلبات التبادلات التجارية وتوفير وسائلها التقنية والتنظيمية:

بمعنى جميع المبادلات التي تتعامل مع النقود يجب وضعها على الانترنت مثل إمكانية دفع الفواتير والرسوم الحكومية المختلفة، بحيث جعل هذه العملية بينية أي انها تردد لتشمل كل من يقوم لأداء التعاملات التجارية مع المؤسسات الحكومية.

¹ سحر قدور الرفاعي، الحكومة الالكترونية و سبل تطبيقاتها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 7 ، جامعة المنتصرة ، بغداد العراق ، 2009 ، ص 309 ، 310.

وتوفير البيئة الإستراتيجية المناسبة الكفيلة لبنا المجتمعات: لبناء المجتمعات يتطلب إنشاء وسيط تفاعلي على الانترنت تقوم بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية وبياناتها وبين المواطنين وبينها وبين مزودها.

وبالتالي في أي عملية تجارية يجب ان يتم توفير المعلومات بشكل مباشر في حالة تأديتها في وقت سابق بالإضافة الى استخدام المؤتمرات لتسهيل الاتصال بين المواطن والموظف الحكومي¹.

المطلب الثاني: مراحل إقامة الحكومة الإلكترونية:

المرحلة الأولى: التواجد او التفاعل (الفهرسة):

ترتكز الجهود في المرحلة الأولى حول التمكن من الحصول المباشر (على الخط) القدرة على البناء الصفحات الإلكترونية و النماذج المباشرة وفي بعض الأحيان تكون هذه المعلومات محدودة، وهي عبارة عن صفحات فهرس تكون بها وثائق الكترونية مرتبة بحيث تمكن المواطن للبحث فيها وإيجاد المعلومات الحكومية ذات الاهتمام لاستجلاب النماذج الضرورية، وهذه المرحلة الفهرسة لان العمل يتمحور حول فهرسة المعلومات الحكومية وعرضها على الشبكة المعلوماتية، ولان الحكومة في هذه المرحلة لا تملك الخبرة الكافية فيها تفضل تقليل المخاطر بإنجاز مشروع صغير وطبقا لذلك فان عدد المواطنين الذين يبحثون عن المعلومات الحكومية على الشبكة بتزايد بشكل مستمر بدلا من البحث في الوسائط الورقية واجراء مكالمات هاتفية وتخييب أملهم اذا لم يجدوا المعلومات المطلوبة، ومن جانب الحكومة فان تواجد على الشبكة المعلوماتية مفيد أيضا لان جل وقت موظفي التي تقدمها الحكومة والإجراءات المتعلقة بها².

¹ محمد الصيرفي ، الإدارة الإلكترونية ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ط1، 2006، ص ص80، 81.

² محمود حسين الوادي ، بلال محمود الوادي ، المعرفة و الإدارة الإلكترونية و تطبيقاتها المعاصرة ، عمان ، دار صفاء ، ط1، 2011، ص37.

المرحلة الثانية: التعامل:

يعتمد العمل الحقيقي للحكومة الإلكترونية على السرعة والدقة وسهولة إنجاز الأعمال، مما يوفر الوقت والجهد والمال ويساعد على انخفاض التكاليف الأعمال الإلكترونية بالمقارنة مع تكاليف الأعمال التي تتم بالوسائل التقليدية إلى

جانبا وجود التنافس في تقديم الخدمات العامة التي تقدم فوراً إلى شبكة الإنترنت.

المرحلة الثالثة: التكامل:

تعتبر مرحلة التكامل مرحلة متطورة فيما يخص الحكومة الإلكترونية ونجاحها في تأمين ما يلي:

إباحة المعلومات وتوافرها عبر الشبكة.

تفاعل الناس مع الحكومة الإلكترونية واستجابتهم من خلال سهولة المواقع المتعاملين معها وفهمها .

مقدرة استكمال المعاملات فوراً عبر الشبكات، والعمل على توحيد جميع تلك الأهداف في شكل بنية

ملائمة مما يساعد العميل أو المواطن في الحصول على جميع المعلومات التي يحتاجها ويتلقاها من مصدر واحد

أيا كان نوع هذه الخدمات، سواء كانت عن التعليم أو الصحة أو التجارة وفي نهاية الأمر يمكن ان توفر

الحكومة الإلكترونية خدمات متكاملة مبنية حول الأحداث ذات الصلة بالحياة اليومية¹. بالإضافة إلى هذه

المرحلة يمكن استكمال الأنظمة والقواعد وتم الوصول إلى المدفوعات الإلكترونية بما فيه ذلك التوقيع الإلكتروني

الرقمي أو ما يكون سائداً غير آنذاك².

¹ محمد أبو القاسم الرتيمي، محمد رحومة الحسناوي، التخطيط الاستراتيجي للحكومة الإلكترونية، الجمعية الليبية للذكاء الاصطناعي، كلية الهندسة، جامعة سنها ليبيا، 2008، ص 5، 6.

² علاء عبد الرزاق السالمي، المرجع السابق، ص 106.

المرحلة الرابعة: وفي هذه المرحلة يتم تكامل كل نظم المعلومات وتمكين جمهور المتعاملين من المواطنين ومؤسسات الأعمال من الحصول على الخدمات من خلال بوابة افتراضية بدلا من تعاملات مع الإدارات والوزارات المختلفة، حيث أصبح يتعامل مع بوابة واحدة و التي تأخذ على عاتقها تجميع الخدمات الحكومية. والتي تمثل بنقطة الاتصال المثلي لكل الإشكالية في الوصول الى هذا الغرض وهو في الأساس يرتبط بالجانب السلوكي للعمل الحكومي وعلى سبيل المثال وجود ضرورة تغيير الثقافة والعمليات والمسؤوليات في إطار المصلحة الحكومية ويجب ان يعمل موظفو الحكومة في الإدارات والمؤسسات المختلفة معا بطريقة مشتركة تتسم بالسلاسة وتزيد في الكفاءة وترضي العملاء المواطنين ومؤسسات الاعمال والمؤسسات المتعاملة معها لكي تتماشى مع الكم الضخم المتوقع من ملفات المواطنين والدخول الى معلومات وبيانات حسب أهلية المستخدم .

المرحلة الخامسة: الحكم الالكتروني

على اختلاف طبقات المجتمع من خلال احداث تغييرات على أنظمة الحكومة الالكترونية و ادواتها وقوانينها فإنها تصبح مهياة الى عالم الحكم الالكتروني أي التحول الكلي الى الحكومة الالكترونية. وتعد هذه المرحلة باعتبارها أصبحت ناضجة بما فيه الكفاية لا تعتمد على وفرة التقنيات بقدر ما تعتمد على إمكانية استيعاب جمهور المستفيدين من خلال الأدوات والوسائل الجديدة وعلى هذا الأساس من الضروري ان تدخل الحكومة الالكترونية في مخاض تلك المراحل من اجل ولادة سليمة.¹

¹سمية بو مروان، الحكومة الالكترونية و دورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية، دراسة مقارنة ، الرياض، مكتبة القانون و الاقتصاد، ط1، 2004، ص ص 63، 64، 65.

المبحث الثالث: تحديات الحكومة الإلكترونية

إن الانترنت وتكنولوجيات هي مصادر معرفية لا يمكن التحكم في كيفية انتشارها، او على اقل تقدير استخدام مصادر لذا أصبح محتم على الحكومات والمشرعين سن القوانين التي يمكن من خلالها ضبط استخدام الانترنت في أغراض خارجة عن القانون لان القوانين الوضعية الحالية المطبقة في عالمنا لاتزال قاصرة عن احتواء الأوضاع التي يمكن ان تنشأ جراء استخدام التكنولوجيا الحديثة .

ان مشروع الحكومة الإلكترونية رغم فوائده الجمة التي تعود على المواطن و الدولة في مجالي الخدماتي والاقتصادي فلا مناص له من احاطة معطياته وبرامجه بتشريعات صارمة لحمايته لذا كل هجوم الكتروني او سرقة او ابتزاز لذا سوف نتناول في هذا المبحث الى مفهوم امن المعلومات واهم أهدافه بالإضافة الى اليات حماية المعلومات الإلكترونية اما فيما يخص المطلب الثاني فهو يعالج معوقات الحكومة الإلكترونية بمختلف أنواعها .

المطلب الأول: مفهوم أمن المعلومات:

1 مفهوم أمن المعلومات: عرفه عبد الرضا... "هو مجموعة الوسائل الواجب توفيرها لضمان حماية

المعلومات من مجموعة واسعة من التهديدات من اجل ضمان استمرارية العمل وتقليل المخاطر التي تهدد الاعمال وتعظيم العائد على الاستثمارات والفرص التجارية."

2 أهداف نظام أمن المعلومات: تسعى منظمات الاعمال التي تنشط في بيئة الكترونية الى تطوير نظام

أمن المعلومات الخاص بها وذلك سعيا منها لتحقيق الأهداف التالية:

أ التوفير المستمر للبيانات: لضمان حصول المستخدمين المخولين على المعلومات وتهدف وفق محاولات منع المستخدمين غير الشرعيين إلى الوصول للمعلومات او الأنظمة.

ب سلامة البيانات: المتعلقة بجميع سياسات المراقبة المستعملة لضمان عدم تغيير المعلومات بطريقة غير مسموحة

ج سرية البيانات: هي مجموع السياسات التي تستخدم لأجل حماية معلومات الزبائن ضد محاولة الوصول أو الاستعمال غير مسموح¹.

3 آليات حماية المعلومات الالكترونية:

من الطبيعي في بيئة المعلومات أن تضع على جهاز حاسوب الشخصي كلمة سر للولوج الى ملفات الهامة او حتى النظام كله او ان نضع برنامجا لمقاومة الفيروسات الالكترونية، لكن الموقع الالكتروني الذي يضم

¹ سعد عبد الرضا، اعتبارات تربوية نتيجة لأمن المعلومات في تطبيقات الحكومة الالكترونية، مجلة التربية، العدد السادس، ص81.

بيانات هامة وسرية للغاية لا يقبل اقتصار إجراءات الحماية التي ذكرناها، ومن بين آليات الحماية الإلكترونية الأكثر تطوراً نذكر الآتي:

التوقيع الإلكتروني: هو عبارة عن ملف رقمي صغير (شهادة رقمية) يصدر على أحد الهيئات المختصة والمستقلة والمعترف بها، ويتم في هذا الملف تخزين اسم المستخدم وبعض المعلومات المهمة الأخرى مثل رقم التسلسل وتاريخ انتهاء الشهادة ومصدرها، وهي تحتوي عند تسلمها على مفتاحين (المفتاح العام والخاص)، ويعتبر المفتاح الخاص للتوقيع الإلكتروني الذي يميز صاحبه عن بقية الأشخاص أما المفتاح العام يتم نشره في الدليل وهو مفتاح لعامة الأشخاص وتتميز الشهادة الرقمية بمجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي:

لا تحتاج الوثائق والعقود التجارية للتوقيع الإلكتروني إلا أي مصادقة من كاتب عدل أو أي جهة أخرى لأنها صادرة أساساً من جهة معترف بها .

هي شهادة رقمية تصدر عن أحد الهيئات المستقلة تميز كل مستخدم عن المستخدمين الآخرين.

ليس كما يعتقد البعض بأنها ماهي إلا توقيع باليد ولكنها مصورة رقمياً¹.

المطلب الثاني: معوقات الحكومة الإلكترونية:

أي ان مشروع تحت حيز التنفيذ لا يتم تنفيذه بسهولة بدون مواجهة بعض التحديات والمشاكل، وهذه التحديات تتطلب دراسة عميقة عما تحتويه من برامج كبيرة لخدمة الجمهور، لذا يجب على المسؤولين عند تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية الأخذ بعين الاعتبار هذه التحديات والعقبات التي تواجه تنفيذ البرنامج وهذه التحديات ممكن ان تكون قانونية مالية اجتماعية وغيرها وأهم المعوقات التي تواجه الحكومة الإلكترونية كما يلي:

¹ يحي بكوش، ادلة الاثبات في القانون المدني الجزائري و الفقه الإسلامي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981، ص130.

1 معوقات فنية وقانونية: وهي كالآتي:

عدم متابعة التقدم التقني في مجال الحاسب الآلي .

عدم وجود مواصفات ومعايير ثابتة لأجهزة الحاسب الآلي المستخدمة في إنجاز الخدمات.

عدم اعتماد الوثائق الالكترونية كبديل عن الوثائق التقليدية في اجراء المعاملات سواء ما تعلق منها

بال عقود او التوثيق الحقوق والإلتزامات .

ازدياد حجم المخالفات والجرائم الواقعة على المعلومات منها ما يتعلق بسرقة البريد الالكتروني او سرقة

بطاقة الائتمان.

استبعاد النشر الالكتروني من وسائل وطرق الإعلان عن المناقصات الحكومية يعد من عيوب التنظيم

القانوني للخدمات الحكومية، ولذا فإنه ينبغي تنظيم المناقصات والمزايدات الكترونيا وذلك بالنص عليه طرحه

في القانون¹.

2 السداد الالكتروني: حيث تعتبر بطاقات الائتمان التعامل الرئيسي في عملية السداد الالكتروني وهذه

العملية مجرد ذاتها تعتبر أحيانا عقبة أمام البعض المواطنين الغائبين عن هذا التطور والقاطنين في الأماكن

البعيدة حيث ان الغالبية العظمى منهم لا يوجد لديهم الدراية الكاملة لاستخدام بطاقات الائتمان .

3 نظم العمل: حيث ان التحول الى الحكومة الالكترونية تحتاج الى العديد من التغييرات في المكاتب

الحكومية، ويحتاج الى مكتبة النظم المعلومات بكافة الدوائر الحكومية، وانعدام المعايير والمواصفات الخاصة بهذه

العملية يعتبر من احد اهم المعوقات التي تؤدي الى عرقلة عملية الاتصال بين الجهات الحكومية.

¹ عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص52

4 العامل المالي: لتطبيق الحكومة الإلكترونية لا بد من تغيير كامل في البنية التحتية وهو ما يحتاج الى

مخصصات كافية لتمويلها وفي حال المخصصات ستتشكل عقبة حاسمة.

5 عامل الثقة: لإنجاح تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية لا بد وان تكون هناك ثقة مترسخة في اذهان

المواطنين والافراد والمؤسسات على حد سواء، وفي حال عدم توفر هذه الثقة سيواجه هذا التطبيق صعوبات لذا

لا بد من حله.

6 تسيير وتدقيق العمل: لنجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية ولتلبية متطلبات الجديدة التي يفرضها أسلوب

العمل الجديد، تحتاج ممارسات الحالية وأساليب الموجودة الى إعادة هندسة لمواكبة التطورات، ولكن هذا التغيير

قد يعتبر عائق بالنسبة للبعض وذلك بسبب خوف من التغيير واعتقاد البعض بان هذا التغيير سيخترق اللوائح

وبان الجمعات الرقابية ستتعدد مما يسبب في بطء سير العمل .

7 العامل الاجتماعي: قد يعتبر العامل الاجتماعي عائق لدى تطبيق الحكومة الإلكترونية، حيث يتعين على

الحكومة الاعتناء بتعليم المواطن بشكل عام وتأهيله للتعامل مع استخدامات التقنيات الحديثة بشكل خاص .

8 الوصول إلى الخدمة: إن الوصول إلى الخدمة يعتبر عائق امام الفئات المعنية من المواطنين الذين لا

يملكون المهارة الكاملة في استخدام الحاسوب فهناك بعض التحديات التي تواجه البعض في الاستفادة من

النموذج الإلكتروني الجديد للحكومة بسبب الاتصالات من حيث الانتشار المحدود للإنترنت خاصة في

الأماكن البعيدة.

9 غموض المفهوم: حيث انه مازال هناك الكثير من القيادات الإدارية يجهل موضوع الحكومة الإلكترونية

، حتى المصطلح كذلك فان الامر يحتاج الى توضيح المفهوم وتوفير الأرضية الفكرية له من خلال نشر المفهوم

فستكون لكل دائرة وجهة نظرها الخاصة بهذا المشروع مما ينتج عنه وجود رؤية خاصة بها ونظرا لتعدد الرؤى المختلفة للدوائر والمنظمات جميعها وتستند هذه الرؤية الى بلورة استراتيجيات وسياسات ثم اهداف او غايات.

10 مقاومة التغيير: على قدرة أهمية وحجم أي مشروع تعدد الأطراف المستفيدة تكون المعوقات المشاريع

الصغيرة تكون معوقاتها كبيرة، ولعل من اهم المعوقات التي تواجه هذا المشروع هو مقاومة التغيير، حيث ان إقامة هذا المشروع يتطلب تغييرات كبيرة على صعيد المنظمات والاقسام وإعادة توزيع الصلاحيات مما يستلزم تغييرات في القيادات الإدارية والمراكز الوظيفية وتعيين المؤهلين لدراسة ومواكبة اخر المستجدات التكنولوجية وهذا التغيير بدوره سيواجه مقاومة كبيرة من المعارضين لأي جديد من حيث ان الناس بطبيعتها ترفض وتخاف من التغيير، لان التغيير يظهرها بمظهر عدم المعرفة لأنه يضيف معلومات جديدة لا يدركها في وقتها بحيث ان معرفتنا تظهر بأنها أقل أثناء حدوث التغيير¹.

11 الأمن المعلوماتي: حيث يعد الأمن المعلوماتي من اهم المعوقات التي تواجه تطبيق الحكومة

الإلكترونية، حيث هناك مجموعة من الأساليب لاختراق أنظمة المعلومات ولا بد من ان يكون نظام حماية البيانات قوي للتصدي لأي هجمات لحماية امن البيانات².

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة العامة، الأسس العلمية و الاستراتيجيات المستقبلية للتغيير و الحكومة الإلكترونية ، المنصورة ، المكتبة العصرية 2004، ص293

² علي محمد عبد العزيز بن درويش، (تطبيقات الحكومة الإلكترونية)، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2005، ص68.

من خلال هذا الفصل نستنتج ان الحكومة الالكترونية هو موضوع حديث النشأة ومازال محل نقاش العديد من الباحثين، وحيث انها لعبت دورا رئيسيا في احداث تغييرات وتحولات أهمها التحول من الأساليب التقليدية في الإدارة الى الأساليب الالكترونية من خلال ما يستجد من مجال التقنية الى البيئة العمل الحكومي وذلك في رفع كفاءة الأداء وسرعة الإنجاز وخفض التكاليف، وكل هذا أدى الى بروز مفهوم الحكومة الالكترونية كأحد التطبيقات الحديثة والضرورية في مجال تقديم الخدمات الحكومية والتفاعل بين الحكومة والمواطنين.

الفصل الثالث

سياسة الجزائر

الإلكترونية

سنحاول في هذا الفصل إعطاء نظرة عن تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر من خلال تقسيمه الى

ثلاثة مباحث و هي:

المبحث الأول تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر حيث يتضمن مطلبين و هما الأول استراتيجية

الجزائر الالكترونية و الثاني واقع الجاهزية الالكترونية في الجزائر .

المبحث الثاني الإشكالات القانونية بموجب القانون 10/05 و بدوره ينقسم الى مطلبين الأول مفهوم

الكتابة الالكترونية لدى المشرع الجزائري بموجب القانون 10/05 و الثاني المحررات الرسمية الالكترونية

المبحث الثالث و هو تجربة الجزائر الالكترونية و بدوره ينقسم الى مطلبين الأول تجربة الجزائر الالكترونية

في قطاع العدالة و الثاني تجربة الجزائر الالكترونية في البلديات.

المبحث الأول: مضمون تطبيق إستراتيجية الجزائر في المجال الالكتروني

منذ تبني الجزائر لمشروع الحكومة الالكترونية تسعى جاهدة لتحقيقه و اتباع طرق و استراتيجيات لنجاحه.

المطلب الأول: مفهوم إستراتيجية الجزائر في المجال الالكتروني

1- مفهوم استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013

يقصد بمصطلح الادارة الالكترونية التي تمر بمرحلة متأخرة بمفهوم يكتفي الغموض في اذهان المسؤولين و المختصين و القائمين على قطاع تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في الجزائر ،حيث يتضح من خلال النقاشات المختلفة انحصار المفهوم فيما يقوم به قطاع وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام و الاتصال و يتبقى تطبيق الادارة الالكترونية مهمة هذا القطاع بشكل انفرادي الى غاية صدور استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 ،وهي وثيقة التي تصدر في ديسمبر 2008 و التي تمثل حسبا ورد فيها أو الوثيقة الرسمية تحمل معالم برنامج ادارة الالكترونية متكاملة في الجزائر.

وهو عبارة عن استراتيجية تهدف الى تعميم استخدام تكنولوجيا المتطورة في اغلب الادارات العامة و مجالات النشاط الاقتصادي ، كما تم التخطيط لتعميم مشروع التحول الالكتروني ومحاولة توسعة ليشمل كافة المواطنين مع 2013، وهو ما يرمي الى تعميم النفاذ للخدمات العامة الالكترونية و الوصول الى مجتمع المعرفة، حيث تعكس استراتيجية الجزائر الالكترونية ،سياسة الحكومة في الإعداد الإستراتيجية المعلوماتية، حيث كانت انطلاقة مشروع مع 2009 و ينتظر تحقيق نتائجه في افاق 2013.

وحسبما جاء على لسان وزير البريد وتكنولوجيا الاعلام و الاتصال ،فان الوثيقة ان مشروع الادارة الالكترونية ،فان الاكيد ان الادارة الالكترونية هي جزء من هذه الوثيقة ،حسب ما جاء على لسان الوزير نقلا عن جريدة صوت الاحرار قائلا :ان مشروع الجزائر الالكترونية 2013 الذي يضم عدة محاور و يهدف الى

في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ،وتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء ادارة الكترونية قوية الاركان، و هذا يتطلب انتشار الانترنت، و توفير التشريعات الداعية لهذه التكنولوجيا، وتنمية و تأهيل العنصر البشري للتكفل بمجمل القضايا المتولدة عن استخدامات الرقمية ضمن هذا الفضاء الالكتروني المتميز.

المطلب الثاني :إمكانيات الجزائر في المجال الالكتروني

على غرار في الدول توجهت الجزائر نحو الدخول في عصر المعلومات و مواكبة التطورات الحاصلة في ميدان التكنولوجيا، وذلك من اجل ترقية وظائف المؤسسات الحكومية و بغية التجسيد الفعلي للتحويل نحو مفهوم الحكومة الالكترونية الذي دخل حيز التنفيذ في النصف الثاني من القرن العشرين بالنسبة للدول المتقدمة، في حين ان الدول العربية بدأت في تبني هذا النظام في بدايات القرن الواحد و العشرين. والجزائر تحاول تنفيذ هذه الفكرة في الواقع حتى تتقيد من الايجابيات التي توفرها الحكومة الالكترونية، و ذلك من خلال العمل على جعل مختلف القطاعات العمومية تندرج تحت مسمى الحكومة الالكترونية.

1-ارهاصات التحويل الالكتروني في الجزائر :

ان توجه الجزائر نحو انتهاج تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في ممارسة الاعمال الحكومية ما هو الا وسيلة لتمكين الحكومة من تأدية خدماتها و تنفيذ سياساتها بكفاءة عالية، حيث يمثل انتشار الانترنت كتقنية محورية في استراتيجية التحويل ، و هي مرحلة هامة في ارهاصات الانتقال نحو تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و التحويل نحو الحكومة الالكترونية في مختلف القطاعات الحكومية في الجزائر.

وقد استفادت الجزائر من خدمات شبكة الانترنت و مختلف التقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في مارس 1994 عن طريق مركز البحث التعليم العلمي و التقني، الذي تم انشاؤه من طرف مهامه الاساسية هو اقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات اقليمية و دولية.¹

¹بختي ابراهيم،الانترنت في الجزائر،مقال منشور في مجلة الباحث،العدد 01،جامعة ورقلة 2002، ص 31.

ومنذ الارتباط بالانترنت سنة 1994 عرفت الجزائر تزايد هاما في مجال الاشتراك و التعامل

بالانترنت، و الجدول التالي يبين تطور مستخدمي الانترنت في الجزائر.

الجدول 01: تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000-2012)

السنة	عدد مستخدمي الانترنت	عدد السكان	نسبة النفاذ الانترنت بالنسبة لعدد السكان
2000	50000	31795500	٪0.2
2005	1920000	33033546	٪5.8
2007	2460000	33506567	٪7.3
2008	3500000	33769669	٪10.4
2009	4100000	34178188	٪12.0
2010	4700000	34586184	٪13.16
2012	5230000	37367226	٪14.0

مصدر : worldstats على الموقع الالكتروني www.internet world stat.com تم

الإطلاع عليه في 2018/04/20.

ملاحظة:

من خلال الإجراءات التي أجريتها لم أتمكن أن أتصل على الإحصائيات الى يومنا هذا وذلك نظرا

لضيق الوقت.

وكحلقة من حلقات تطور الانترنت في الجزائر، جاءت مجموعة من المراسيم التنفيذية من أجل وضع

المعايير و الشروط الخاصة بكيفية وضع الانترنت و الاستفادة من خدماتها، و على هذه المراسيم التنفيذية

المرسوم التنفيذي 98-257¹، و المرسوم التنفيذي رقم 2000-307

¹ المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998 و المتعلق بضبط شروط و كيفية اقامة خدمات الانترنت و استغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 63، 04 جمادى الأولى 1419 هـ الموافق ل 26 أوت 1998، ص5.

ومن خلال هذه المرحلة ما يميزها هو ظهور مزودون جدد اخرون وقطاعات عامة وخاصة يتقاسمون مهمة التزويد بالانترنت ومركز البحث العلمي والتقني، مما أدى إلى تطور في عدد مستخدمي الشبكة العنكبوتية.

ومما سبق يمكن القول ان ارهاصات التحول الالكتروني في الجزائر قد ارتكز على توفير البيئة الملائمة ويأتي في مقدمتها، الارتباط بالانترنت.

وهذا ما استدعى ضرورة إيجاد سياسة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لمواكبة التطورات الحاصلة في الميدان، وذلك من خلال تعميم تكنولوجيا الاتصال في المؤسسات الجزائرية ومحاولة ادماجها في الاقتصاد الرقمي وبناء مجتمع المعلومات في الجزائر .

2- بناء مجتمع المعلومات في الجزائر :

لقد انتهجت الجزائر سياسة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال كان لا بد منها من بناء مجتمع المعلومات ، الذي أصبح أحد ضرورات الانفتاح والتحول الالكتروني ، ومع ذلك أولت الجزائر اهتماما أساسيا يدعو إلى تعزيز القدرات والمساعدات التقنية التي جاء بها الاتحاد الدولي للاتصالات سنة 2006، وعليه قامت الجزائر بوضع لجنة قيادية مجمع المعلومات هدفها البحث عن أفاق التنمية التكنولوجية في الجزائر بما يخدم أهداف السياسة الوطنية.

ومن بين المشاريع التي تم اعتمادها من أجل التوجه نحو بناء مجتمع المعلومات مايلي:

-إنجاز نقطة عبور لرأس الشبكة الدولية للربط بواسطة الانترنت بين المزودين وبعض الادارات عبر

اتصال للألياف الضوئية بقدرته 34 ميغابايت ولها امتداد حتى 140 ميغابايت.¹

¹بومايلة حفيظة، (علاقة الانترنت كتكنولوجيا حديثة للاتصال و المعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث)، الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003، ص113.

- تعاقد إدارة البريد والمواصلات مع المزود الأمريكي Lucent Technologies، و الذي يهدف الى وضع قاعدة للنفاذ الى الانترنت موجهة خصيصا للمؤسسات .

وبذلك يمكن القول أن الجزائر قد بدأت الولوج الى مجتمع المعلومات منذ 1999، فقد شهدت السنوات الثلاثة اللاحقة من 2000 حتى عمليات تحسيسية كبيرة، إذ اعتمدت نظام Adsl، وبرنامج اسرتك الأول والثاني والذي يعد احد المخططات المهمة في بناء مجتمع المعلومات في الجزائر، لكنه لازال يعاني إشكالات تحول دون تحقيقه للأهداف المرجوة.

وعليه فإن بناء مجتمع المعلومات في الجزائر قد بدأ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كافة المجالات، وورط المواطنين بشبكة الانترنت مما يستدعي ضرورة إعادة عدة محاور مرتبطة فيما بينها من اجل التوجه السليم نحو تحقيق مشروع الجزائر الالكترونية.2002.

3- مؤشرات جاهزية الحكومة الالكترونية في الجزائر :

تحديد الجاهزية الإلكترونية في الجزائر يعتمد على جملة من المؤشرات والتي تتمثل فيمايلي :

- مؤشر الوصول إلى الشبكة : إن دخول الأنترنت في الجزائر مع سنة 1994، قد أعطى إمكانية

جديدة لإعادة صياغة استراتيجية حديثة وتنظيم الخدمات بسرعة ووقت وحيز، فبالرغم من أن المراحل الأولى لدخول الشبكة لم تكن بالدرجة العالية، إلا أنه في الوقت الحالي أصبحت الأنترنت شبكة أساسية في تقديم خدمات الاتصال، وذلك بالنظر إلى تطور عدد الهيئات المشتركة بالأنترنت في مختلف القطاعات بما فيها القطاع الجامعي، القطاع الاقتصادي، القطاع الطبي

إضافة إلى انتشار مقاهي الأنترنت ودورها في وصول الأفراد إلى الشبكة¹.

- مؤشر التعليم عبر الشبكة: ويشير هذا المؤشر إلى مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

في مجال التعليم وخدمة مصالح الطلبة والأساتذة. فعن طريق شركة SnanInformatique التي أنشئت

¹بختي إبراهيم، الانترنت في الجزائر، المرجع السابق، ص131.

عام 1999 ، في اطار تعزيز اكثر للإنترنت في تقديم الدعم لميدان التعليم والجامعة، ومحاولة مهمة في هذا المجال يمثل مشروع البحوث الاكاديمية احد التوجيهات التي توفر خدمات التكوين والتعليم والبحث العلمي، وهو ما يمهد لإقامة مشروع الجامعة الافتراضية بالجزائر¹.

- مؤشرات انتشار الشبكة في المجتمع : هو مدى قدرة الحكومة من تمكين المواطنين من الوصول الى خدمات الانترنت والتزود بالتكنولوجيا المعلومات، فبرنامج كمبيوتر لكل عائلة في الجزائر هو احد التوجهات المنتهجة من اجل توسيع استخدام الانترنت بين افراد المجتمع .

- مؤثر سياسة الشبكة : ويظهر هذا المؤشر من خلال برنامج الجزائر الالكترونية، الرامي الى دعم التحول الالكتروني في مختلف المجالات، إضافة الى الحرية التي يتمتع بها مستعملي الانترنت في الجزائر ودون أي مضايقات في نطاق واسع من السلطة في ظل غياب الرقابة المركزية على تصفح شبكة الانترنت .

- مؤشرات انتشار الشبكة في الاقتصاد : لقد حاولت الجزائر من خلال شبكة الانترنت الاستفادة في المجال الاقتصادي وبالرغم من ذلك مازالت الجزائر بعيدة عن الدول العربية في مجال ادمج التكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد كما انها لا زالت تقتصر على قطاعات واشخاص محددين ومن بين هذه المبادرات في هذا المجال هو الصيرفة الالكترونية التي تقدمها البنوك عن طريق مشروع السداد الالكتروني الا انه لم يعد غير كافيا من اجل بناء اقتصاد معرفي فعال².

4- تفعيل استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013:

4-1 اهداف مشروع الجزائر الالكترونية: يعتبر مشروع الجزائر الالكترونية من المشاريع الكبرى التي اطلقتها وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال ابتداء من 2008، والذي شاركت فيه العديد من -الأطراف من

¹ ومايلة حفيظة، (علاقة الانترنت كتكنولوجيا الحديثة للاتصال و المعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث)، الجزائر، مرجع سابق، ص 174.
² عمري عمار و اخرون، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الإسلامي، مقال منشور في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 5، 2007، ص 130.

مؤسسات وادارات عمومية ومتعاملين اقتصاديين وعموميين وخواص، الجامعات ومراكز البحث، الجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم والتكنولوجيا الاعلام والاتصال (والذين بلغ عددهم حوالي 300 شخص)، حيث تم طرح الأفكار ومناقشتها لمدة 6 اشهر، وكانت الحصيلة 13 محورا تحدد الأهداف المجمععة لي غاية 2018.

تسريع استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الإدارة العمومية.

تسريع استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال على مستوى المؤسسات.

تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات

التكنولوجيا الاعلام والاتصال .

دفع تطوير الاقتصاد المعتمد على المعرفة .

تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع فائق السرعة.

تطوير القدرات البشرية .

تدعيم البحث في مجال التطوير والابداع .

تاهيل الاطار القانوني التشريعي والقانوني .

المعلومة والاتصال .

تثمين التعاون الدولي .

آليات التقييم والمتابعة .

الإجراءات التنظيمية.

الموارد المالية .¹

¹ مشروع الجزائر الالكترونية 2013، المنشور على الموقع وزارة البريد و تكنولوجيا الاعلام و الاتصال تم الاطلاع عليه

www.mptic.dz2018/04/27

وكل هذه المحاور تسعى الى تحقيق الأهداف لمشروع الجزائر الالكترونية المتمثلة في تحقيق الفعالية والجودة لتقديم الخدمات الحكومية في مختلف مجالات الحياة بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية. القضاء على البيروقراطية من خلال تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية التي يتم من خلالها الحصول على الخدمة.

تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين وتقريب الإدارة من المواطن.

يتمثل برنامج تنفيذ الحكومة الالكترونية في الجزائر فيما يلي :

برنامج تطوير التشريعات: من خلال اعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطوير التشريعات القائمة.

برنامج تطوير البنية المالية: يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح اكثر مرونة .

-برنامج تطوير الإداري و التنفيذي: ويشمل تطوير أساليب العمل

في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية .

-برنامج تطوير الفني: يركز البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في المصالح الحكومية لتطوير القدرات

اللازمة لانجاز المشروع ،بالإضافة الى تحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام احدث الأجهزة

ومعدات وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات .

-برنامج تطوير الكوادر البشرية : من خلال تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلائم مع مفهوم

الحكومة الالكترونية ،واعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها جميع الجهات الحكومية

المشاركة في مشروع الحكومة الالكترونية .¹

¹ زيارة الداخلية و الجماعات المحلية على الموقع الالكتروني [www. Intérieur .gov.dz](http://www.Intérieur.gov.dz) تم الاطلاع عليه 2018/04/27.

برنامج تطوير الاعلام والتوعية : وذلك من خلال انتهاج خطة تعرف المجتمع بمزايا التحول الالكتروني وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الالكترونية .

الجزائر الالكترونية بين الواقع والتحديات :

يحتمل مشروع الجزائر على صناعة المضامين وتطبيق استخدامات التكنولوجيا الحديثة في حياة المواطن الجزائري ، وهذا ما يستدعي بالضرورة الى توفير المنشآت القاعدية ، حيث تتطلب وقتا إضافيا لبلوغ هدف الحكومة الالكترونية ، ومن اجل بدا تنفيذ البرنامج التي قامت به الحكومة وبتعيين لجنة تضم عن جميع الوزارات بالإضافة الى خبراء لتقنيات الاعلام والاتصال ، وسميت اللجنة بـ "اللجنة الالكترونية"، وهي تحت اشراف رئيس الحكومة¹ . ولعل اهم العمليات التي تم تجسيدها في الواقع من اجل تفعيل استراتيجية الجزائر الالكترونية ما يلي:

تنصيب شبكة حكومية داخلية (RIG) وهي نظام شامل يتضمن مجموعة من وسائل الاتصال الحديثة على مستوى الحكومات العالمية .

وضع برنامج IDARA على مستوى الوظيف العمومي ومصلحة الموارد البشرية ، كما تم تنصيب شبكة معلومات تربط الإدارات مع الهياكل المركزية والمحلية المكلفة بالوظيفة العمومي .

كتابة العديد من المعلومات الخاصة بالدوائر الحكومية عبر مواقع الويب مثل موقع إدارة الضرائب ، موقع مجلس الدولة، موقع رئاسة الجمهورية، موقع وزارة الصحة ، مجلس الامة، المجلس الشعبي الوطني وغيرها من المواقع الحكومية .²

-انتهاج وزارة الداخلية والجماعات المحلية لنظام وطني بشكل تدريجي يركز على محورين اساسين هما اطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية والتي أصبحت سارية المفعول انطلاقا من 2010-

¹kamelbenelkadi ,gouvernement électronique en Algérie :la langue marche vers le numériques ,article publie au journal el Wotan ,3 mai 2008 ,p8

²مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية ،جامعة بسكرة ،العدد 18 2010 72.العربي عطية ،الاطار الفني لعمل الحكومة الالكترونية و إمكانية تحقيقه في الجزائر .

2011، إضافة الى اطلاق جواز السفر البيومتري الالكتروني والذي دخل الحيز العملي خلال السداسي الأول من 2010، وعملية تصوير سجلات الحالة المدنية بواسطة السكانير على مستوى عدد من البلديات النموذجية ، كما تم إعداد شبكة الصحة الجزائرية بربط مختلف المؤسسات الصحية واعداد نظام الدفع الالكتروني، إنشاء شبكة أكاديمية وبخية تربط مجموعة مؤسسات التعليم العالي وشبكة للاطلاع على نتائج شهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط والتسجيل الاولي للحمالين الجدد لشهادة البكالوريا .

ويظهر جليا ان هذه الخطوات التي تم انتهاجها ومحاولة تطبيقها عمليا تعبر عن الرغبة الفعلية نحو إنجاح مشروع الجزائر الالكترونية وجعله واقعا ملموسا في 2013 واللاحق بباقي الحكومات الالكترونية ، لكن بالمقابل من هذا هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون تقدم المشروع منها :

-محدودية انتشار استخدامات الانترنت في الجزائر ،فعلى الرغم من التحفيزات التي قدمتها الدولة من خلال مختلف البرامج المنتهجة والتي أدت فعلا الى زيادة عدد مستخدمي الانترنت ،لكن في الحقيقة يبقى العدد ضعيفا وغير كاف للتحويل الالكتروني .

-يعترض الحكومة الالكترونية في الجزائر نقص الوعي الجماهيري وقلة الثقافة الالكترونية (الامية الالكترونية) في مختلف فئات المجتمع ،إضافة الى نقص الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال مما يجعله عائقا يحول دون تحقيق الجاهزية الالكترونية .

-محدودية الجانب التشريعي في مجال المعاملات الالكترونية ،فالجزائر بحاجة الى ترسانة قانونية لتأمين معاملاتها الالكترونية وحماية المتعاملين عبر الشبكات الالكترونية .

-عدم توفر الكفاءات التقنية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال رغم الجهود المبذولة من

اجل تنمية الكفاءات ،الا انها تبقى غير منظمة وغير كافية .¹

¹ بن عيشاوي أحمد ،أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الاعمال ،مقال منشور بمجلة الباحث ورقة ،جامعة ورقلة ،العدد 7 ،2000 ،ص293.

-رغم مرور سنوات على تعميم التعاملات المالية الالكترونية الا ان الواقع يوضح انها لا زالت في بدايتها تعاني بعض التعثرات بسبب التخوفات الكبيرة منها .

-وجود فجوة رقمية بين منطقة وأخرى وذلك لتباين البنية التحتية للاتصالات بين مختلف المناطق ، إضافة الى عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات عن تلبية طلبات العملاء بخصوص الهاتف الذي يعد اهم وسائل الاتصال .

المبحث الثاني :الإشكالات القانونية لإرساء الحكومة الالكترونية بموجب القانون 10/05

القانون 10/05 لإرساء الحكومة الالكترونية دعامة تجعل من استخدام الانترنت بصفة جدية وفق من توكل لهم استغلالها.

المطلب الأول : مفهوم الكتابة الالكترونية لدى المشرع الجزائري بموجب قانون رقم 10/05

واكب المشرع الجزائري المشرع الفرنسي ، معرفة الكتابة الالكترونية بمقتضى المادة 323 مكرر بموجب القانون رقم 10/05 على انه "تسلسل حروف او اوصاف او ارقام او اية علامات او رموز ذات معنى مفهوم ، مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها وكذا طرق ارسالها " .

1-تحليل عناصر التعريف الوارد بالمادة 323 مكرر :

-ان مفهوم الكتابة الالكترونية بمقتضى المادة 323 مكرر يقصد به ان المشرع اعتمد على اية وسيلة كانت ، سواء على الورق او على القرص المضغوط او القرص المرن، وكل التطورات الحاصلة التي قد تحصل لاحقا في المستقبل.

- كما أضاف المشرع : "مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها بمعنى سواء كانت الكتابة منقولة عبر اليد او عبر شبكة الانترنت ،وأضاف المشرع شرطا متعلق بالرموز والحروف والاشارات في وجوب ان تكون واضحة لا لبس فيها تؤدي الى معنى واحد مشترك ،فاذا كانت الإشارات مشفرة يصعب فكها لما يصح المحرر الالكتروني .

2- موقع الكتابة الالكترونية من التعديل بموجب القانون رقم 10/05

لقد تناول المشرع الجزائري كنه نظيره الفرنسي الحديث عن المحررات الالكترونية كوسيلة اثبات ،فاكتفت احكام القانون رقم 10/05 الحديث عنها في باب الاثبات ،ولكن هذا يعني ان المشرع لقد نظم هذا النوع من المحررات كوسيلة اثبات فقط؟ ،وهل يمكن للتعامل الالكتروني شموله لبقية ادلة الاثبات م إقرار ويمين وشهادة؟

لقد تناول المشرع الجزائري الحديث عن المحررات الالكترونية،غير انه لم ينظمها في باب المعاملات العقدية ولا التجارية ،وهذا ما يثير التساؤل حول ما يقصد به المشرع ما ان كانت مقبولة الاثبات بها دون ان تصح معها التصرفات الشكلية والتي تتطلب الكتابة كركن انعقاد فيها كالبيع العقاري والسفن والشركات الخ....

وعليه فان المشرع الجزائري لقد نظم الاثبات الالكتروني ضمن المحررات او الاثبات بالكتابة ،بمعنى ان باقي ادلة الاثبات قام باستبعادها كالإقرار واليمين والشهادة ،غير ان الإقرار اذا كان مكتوبا يصبح محررا يخضع لأحكام المادة 323 وما يعدها القانون المدني .

3- التوقيع الالكتروني :

يتمثل التوقيع بعلامة شخصية خاصة ومميزة يضعها الشخص باسمه و بصمته او أي وسيلة أخرى على مستند للإقرار والالتزام بمضمونه.

وقد كان للمشرع الجزائري في المادة 327 من القانون المدني قبل تعديله يقصد التوقيع على الامضاء فقط ،غير انه وبصدور القانون رقم 10/05 .

أضاف اشكالا جديدة لدعم موثوقية المحرر الى جانب التوقيع ،بحديثه عن البصمة.¹

¹ يحي بكوش ،ادلة الاثبات في القانون المدني الجزائري و الفقه الإسلامي ،المرجع السابق،ص130.

تناول قانون اليونسترال النموذجي بشأن التوقيع الالكتروني، مفهومه في المادة الثانية منه على انه "بيانات في شكل الكتروني مدرجة في رسالة بيانات او مضافة اليها او مرتبطة بها منطقيا، يجوز ان تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة الى رسالة البيانات، ولييان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات".
اما المشرع الجزائري فقد سكت عنه بالمرّة، واكتفى في الفقرة الثامنة في المادة 327 بالنص على انه "يعتد بالتوقيع الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر 1".

غير ان مفهوم التوقيع الالكتروني لم تحدده التشريعات بدقة بقدر ما حدده الفقهاء واهل الخبرة في هذا المجال، فجاءت تعريفاتهم كما يلي :

فمنهم من عرفهم انه ملف رقمي صغير (شهادة رقمية) تصدر عن احدى الهيئات المتخصصة والمستقلة، ومعرّف بها من الحكومة، وفي هذا الملف يتم تخزين الاسم وبعض المعلومات المهمة الأخرى مثل رقم التسلسل وتاريخ انتهاء الشهادة ومصدرها، وهناك من عرفه انه مجموعة من الرموز او الأرقام او الحروف الالكترونية تدل على شخصية الموقع دون غيره من التعاريف التي اقترحها الفقهاء بخصوص التوقيع الالكتروني على انه "اتباع مجموعة من الإجراءات او الوسائل التقنية التي يتاح استخدامها عن طريق الرمز او الأرقام او الشفرات، يقصد اخراج علامة مميزة لصاحب الرسالة التي نقلت الكترونيا.

3-1: أنواع التوقيعات الالكترونية: وقد حصر الخبراء هذه التقنية أنواع التوقيعات الالكترونية في ثلاثة أصناف وهي :¹

1- التوقيع اليدوي : يتم هذا التوقيع بواسطة الموقع نفسه الذي ينقل المستند الموقع منه يدويا في جهاز المساح الضوئي فيقوم بقراءة وتصوير ونقل التوقيع كمجموعة رسوم بيانية تحفظ داخل جهاز الكمبيوتر فيتحول الى توقيع الكتروني، يمكن اضافته الى الوثيقة المراد توقيعها، وتم تطوير هذا النوع من التوقيع باستخدام قلم الكتروني

¹ دخلت على المادة 327 من القانون المدني بموجب القانون 10/05 تعديلا يتضمن اعتماد بصمة الاصبع.

حسابي يمكنه الكتابة على شاشة الحاسب الالى وذلك عن طريق استخدام برنامج خاص بذلك ،يقوم بالتقاط التوقيع ،والتحقق من صحته ،وقبوله اذا كان صحيحا ،ورفضه اذا كان غير ذلك ¹ .

ب-التوقيع البيومتري: Lasingaturebiometrique

يعتمد هذا التوقيع على الخصائص الذاتية للإنسان. كالبصمة بواسطة الاصبع او شبكة العين او نبذة الصوت او الحمض النووي الجيني وغيرها من الخصائص الذاتية للإنسان ،وتتم هذه العملية عبر استعمال كمبيوتر وكاميرا او جهاز لقراءة البصمة ،لكن هذه الالية تعترضها عدة عقبات لاحتمال تغيير بعض خصائص الانسان بفعل الظروف كتأكل بصمات الأصابع عبر الزمن او بفعل بعض المهن اليدوية ،او تأثير التوتر على نبذة الصوت وتشابه اشكال أوجه التوائم ،لهذا فان هذا النوع من التواقيع نادر عبر شبكات الانترنت.

ج-التوقيع الرقمي Lasingature digitale

وهو عبارة عن تشفير رقمي يعتمد على خوارزميات او معادلات حسابية رياضية لضمان سرية المعلومات والاتصالات بطريقة امنة،عبر تحويله الى شكل غير مفهوم امن لصاحب العلاقة ،حيث يتم التوقيع الالكتروني باستعمال معين لتشفير الرسالة الالكترونية ،ثم يعتمد مستقبل تلك الرسالة الى فك التشفير بالمفتاح الاخر للحصول على المعلومات المرسله فاذا ظهرت الرسالة بعد فك التشفير بصورة واضحة ومقروءة كان توقيع المرسل صحيحا .²

وهذه المفاتيح تعتمد في الأساس على تحويل المحرر المكتوب من نمط الكتابة الرياضية في معادلة رياضية وتحويل التوقيع الى ارقام ،إضافة التوقيع الى المحرر عن طريق الأرقام يستطيع الشخص قراءة المحرر والتصرف فيه،ولا يستطيع الغير التصرف فيه الا عن طريق هذه الأرقام ويصادق عليها من سلطة مختصة تصدر شهادة

¹ احمد عبيد الكعبي ، الجرائم الناشئة عن استخدام غير المشروع لشبكة الانترنت ،دار النهضة العربية ،2005 ،ص239.

²San tiagocavanillasmugica ,vincentgautrais ,didiergobert ,rosa juliabarcelo ,etiennemontero ,pouletcommerce électronique(le temps des certitudes)delta ,2001 ,p 59(la science biometrique).

مصادقة للتوقيعات الالكترونية، فالمفتاح الخاص يستعمل من صاحب التوقيع اما العام فيستعمل من الجميع، ويعتبر هذا التوقيع التقنية الأكثر شيوعا في الاستعمال بين الناس، وهذا النوع من التوقيعات لا يمكن التعامل بموجبه الا عن طريق وسيط والمتمثل في سلطات المصادقة والتي ستكون محل بحث وتجدد الإشارة الى ان هناك توقيع اخر يتم بواسطة الرمز السري وذلك بإدخال بطاقة ممغنطة في آلة مناسبة، ثم ادخال الرقم السري والضغط على زر الموافقة لإتمام العملية المطلوبة، وهو التوقيع الأكثر شيوعا في الاستعمال في أجهزة التصرف الالي لدى المصارف للحصول على كشف حساب او سحب مبالغ نقدية او تحويلات مالية الى حساب اخر.

2-3: كيفية استخدام التوقيع الالكتروني:

ان اهم ميزة يتصف بها التوقيع الالكتروني عن التوقيع التقليدي انه ليس ناشئا بمحض إرادة الموقع، وبمعنى اخر ان التوقيع التقليدي هو من انشاء صاحبه، فله الحرية في اختيار أي رمز يدل على اسمه او لقبه خاص به في حين ان التوقيع الالكتروني في قانون رقم 10/05 كوسيلة جديدة لإثبات ولم يعقب ذلك بتنظيمات ولوائح تبين شكل هذا التوقيع وكيفية منحه وفي انتظار ذلك وفي راينا ان المشرع الجزائري لن يخرج عن غيره من التشريعات المقارنة في تبني إجراءات منح واستعمال التوقيع الالكتروني، ولذا وامام انعدام النص الجزائري المنظم لعملية التوقيع الالكتروني، فسنتناول إجراءات حسب التشريعات المقارنة، والتي ان اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات، فانها تتفق في الخطوط العريضة لكيفية العمل بهذه التقنية بادئين بكيفية الحصول عليه، ثم الجهات المتاحة له .

1- إجراءات الحصول على التوقيع الالكتروني وتقنية عمله :

يمكن حصر هذه الإجراءات في الخطوات التالية :

- للمعني والذي يريد التعامل عبر الوسائط الالكترونية ان يتقدم الى احد الهيئات المتخصصة. في اصدار

هذه الشهادات وذلك مقابل مبلغ معين من المال سنويا، وتتم مراجعة الأوراق والمستندات ومطابقة الهوية

بواسطة بطاقة التعريف او رخصة السياقة او جواز السفر ،سواء تم الحضور الشخصي امام هذه الهيئات ،او يكفي ارسال الأوراق بالفاكس او البريد.

- يتم اصدار شهادة ومعها المفتاح العام والخاص للمستخدم الجديد .

-عندما ترسل الرسالة الالكترونية يقوم المعني بتشفير الرسالة باستخدام المفتاح العام التابع للمستقبل او

المفتاح الخاص به ،وفي كلتا الحالتين يرفق توقيعه الالكتروني داخل الرسالة .

- يرسل البرنامج الخاص بالمستقبل بإرسال نسخة من التوقيع الالكتروني الى الهيئة التي أصدرت الشهادة

للتأكد من صحة التوقيع .

-تقوم أجهزة الكمبيوتر المتخصصة في الهيئة بمراجعة قاعدة البيانات الخاصة بها ،ويتم التعرف على

صحة التوقيع وتعاد النتيجة والمعلومات الخاصة بالشهادة الى الأجهزة الخاصة بالهيئة مرة اخرى.

-يتم ارسال المعلومات والنتيجة في المستقبل ليتأكد من صحة وسلامة الرسالة

-يقوم المستقبل بقراءة الرسالة وذلك باستخدام مفتاحه الخاص اذا كان التشفير قد تم على أساس

مفتاحه الخاص او بواسطة المفتاح العام .

ب-سلطة المصادقة : نلاحظ في إجراءات العمل بتقنية التوقيع الالكتروني ان هناك وسيط دائما

،سواء في الحصول على التوقيع الالكتروني او في التعامل بمقتضاه ،الا وهي سلطات المصادقة.

وهي عبارة عن أشخاص طبيعية أو اعتبارية ترخص لها السلطات المختصة باعتماد التوقيع الإلكتروني

وسواء كانت هيئات عامة أوخاصة ،فهي هيئات مستقلة وحيادية ،وقد أجاز قانون اليونسترال النموذجي

لسنة 2001 لسلطات المصادقة تقديم خدمات أخرى ذات صلة بالتواقيع الإلكترونية ،فمثلا في جمهورية مصر

العربية نص قانون التوقيع الإلكتروني على إنشاء هيئة لها الشخصية الاعتبارية العامة ،يطلق عليها اسم هيئة

تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ،ونصت على تبعية هذه الهيئة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،على أن يكون مقرها بالجيزة ،وفروعها في جميع أنحاء الجمهورية.

وهناك من دارسي القانون ،من منح صفة الموثق لهذه السلطات ،بما معناه

لحضورها في المعاملة الإلكترونية ،يضيف عليها الصفة الرسمية ،وكما سبقت الإشارة فالمشرع الجزائري لم يأت بتنظيم جديد يبين تطبيقات التوقيع الإلكتروني ،وينشئ سلطات المصادقة هذه ،المانحة للشهادات ،والمصادقة على صحة التوقيعات .

ج-شهادة التصديق الإلكتروني: هي الشهادة التي تصدرها جهات التصديق الإلكتروني المرخص لها

بالعمل ،ومضمونها الإقرار أن التوقيع الإلكتروني توقيع صحيح ينسب إلى من أصدره ،ويستوفي الشروط والضوابط والمعايير الفنية والتقنية المنصوص عليها في القانون ،وقد عرفها قانون اليونسترال في المادة الثانية منه أنها تعني رسالة بيانات أو سجلا اخر يؤكد الارتباط بين الموقع وبيانات إنشاء التوقيع ،وكخلاصة ننتهي إلى أن التوقيع الإلكتروني :

-غير مقتصر على التوقيع الخطي فقط، وإنما يشمل البصمة ،وفي قراءة للمادة 327 من القانون المدني

المعدل نجد أنها أدخلت لصحة المحرر العربي البصمة إلى جانب التوقيع ،وفي هذه الحالة فالتوقيع الإلكتروني بالبصمة يدخل في باب التوقيع لا البصمة باعتبار أن البصمة الإلكترونية هي نوع من التوقيعات الإلكترونية .

-لا يتم التوقيع عبر وسيط مادي وإنما إلكتروني.

-لزوم تدخل طرف ثالث ليقوم بدور الوسيط بين أطراف المعاملة ،والذي يضيف الثقة والرسمية على

المعاملة الإلكترونية والمتمثلة في سلطات المصادقة.¹

¹محمد أمين الرومي ،النظام القانوني للتوقيع ،دار الفكر الجامعي ،2006، ص51.

المطلب الثاني: المحررات الإلكترونية اللازمة:

إن ظهور ما يسمى بالمحررات الإلكترونية بالمفهوم الذي أوضحناه، أصبح من الضرورة إدخال مثل هذه الوسائل في النظام القانوني للدولة والاعتراف بها كوسيلة لإبرام التصرفات القانونية والاستناد لها كأدلة إثبات، وفي إطار ذلك انطلقت حملات تشريعية في العديد من الدول استهدفت استيعاب هذه الوسائل الحديثة ومرجعيتها الأولية كانت قوانين اليونسترال النموذجية، التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، محاولين بذلك ضبط ومعالجة المسائل القانونية التي أثارها هذه الوسائل، ومن بينها قبول المحررات الإلكترونية كأدلة كتابية في الإثبات وحجيتها القانونية.

وفي إطار هذه العملية أصدرت بعض الدول قوانين مستقلة فيما ذهبت أخرى إلى إدخال تعديلات على قوانينها المتعلقة بالإثبات، وهو ما انتهجه المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 10/05 المعدل والمتمم للقانون المدني، والذي تطرق إلى المفهوم الجديد للكتابة المتضمن الكتابة في الشكل الإلكتروني، كما أبرز بناء على نص المادة 323 مكرر 1 القيمة القانونية للمحررات الإلكترونية بأن أعطائها الحجية والقوة الثبوتية الكاملة مثلها مثل الأدلة الكتابية العادية .

غير أن الحجية الممنوحة للورقة في الشكل الإلكتروني لا تمنح بشكل تلقائي، ذلك أن المحرر حتى يعتد به كدليل كتابي في الإثبات يجب أن تتوفر فيه شروط تضمن صحته، ولقد أورد المشرع الجزائري شروطا لصحة المحررات في الشكل الإلكتروني حتى يعتد بها كدليل كتابي إلا أن البيانات المتبادلة في إطار المعاملة الإلكترونية تتم بواسطة أجهزة مفتوحة للإستعمال العام كالأنترنيت مثلا، مما يجعل الشكوك تدور حول مصداقية المعلومات الواردة بالمحرر الإلكتروني ومدى إمكان توافر شروط الصحة المطلوبة فيه، الأمر الذي استلزم توفير وسائل تدعيم الثقة بهذا النوع من الأوراق وتساعد على توفير شروط صحته حتى يكتسب الحجية القانونية الممنوحة له حسب القانون رقم 10/05، لذلك ارتأينا معالجة هذا الجزء كالآتي :

1- شروط صحة المحرر الإلكتروني :

1-1- الكتابة القابلة للفهم والقراءة : إن كانت مثل هذه المسألة لا تطرح إشكال على الإطلاق بالنسبة للمحررات العادية ، كونهما أوراق مكتوبة بحروف اللغة الوطنية، في حين أن المحرر الإلكتروني يكون في شكل معادلات خوارزمية تنفذ من خلال عمليات إدخال البيانات و إخراجها عبر شاشة الحاسوب، ولعل المسألة تطرح أكثر إذا تعلق الأمر بالرسائل المشفرة، وعليه حتى يمكن اعتماد مثل هذه الأوراق في إثبات تصرف ما لا بد من استعمال نظم معالجة رقمية، تسمح بقراءة مضمون الرسالة وفهمها . وتجدر الإشارة الى ان هذا الشرط نص عليه المشرع في القانون رقم 10/05 بطريقة ضمنية من خلال نصه في المادة 323 مكرر على أنه : "ينتج الإثبات بالكتابة من تسلسل حروف أو أوصاف أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها وكذا طرق إرسالها " .

- إمكانية الاحتفاظ بالمحرر الإلكتروني في الشكل الأصلي المتفق عليه: 12-

نص المشرع في المادة 323 مكرر 1 على أن تكون الكتابة في الشكل الإلكتروني معدة و محفوظة في ظروف تضمن سلامتها . كما تم النص على هذا الشرط في المادة الثامنة من قانون اليونسترال النموذجي والقوانين العربية للتجارة الالكترونية، حيث تؤكد هذه النصوص على سلامة المعلومات الواردة في الكتروني دون أن يلحقها أي تغيير ، لذلك نجد ان غالبية القوانين الحديثة الصادرة في هذا المجال نصت على وجوب اعتماد سجل الكتروني، يتم حفظه ضمن اوعية الكترونية وفق ما نص عليه القانون او اتفق عليه الأطراف بهدف توفير إمكانية الاطلاع على المعلومات الواردة بالسجل من الأشخاص المخول لهم ذلك، ومنهم القاضي في حالة وجود منازعة حول المحرر و أحسن طريقة لتوافر هذه الشروط في السجل الإلكتروني واكتسابه الحجية اللازمة في الإثبات هو تعيين جهة محايدة تتولى مباشرته ومتابعته،¹ ومن الوسائل التي يتم الاحتفاظ بالمحررات و الأوراق الإلكترونية على متنها نجد الشريط المغناطيسي ، شبكة الانترنت، الأقراص المرنة ، الأقراص المضغوطة

¹خالد ممدوح إبراهيم ، ابرام العقد الالكتروني دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي ، 2006 ، ص180.

والقرص الصلب وغيرها والملاحظ ان القوانين التي نظمت المسألة تجنبت تحديد وسائل الحفظ وذلك بهدف ترك المجال مفتوحا امام وسائل التكنولوجيا التي قد تظهر مستقبلا .

1-3- إمكانية استرجاع المحررات الالكترونية المحفوظة :

هذا الشرط مرتبط بالشرط السابق ،ذلك ان عملية حفظ المحررات في الوعاء الالكتروني تتم بالشكل التقني الذي يسمح بالاطلاع عليها عند الحاجة او طبع نسخ منها .

ومن خلال عرض هذه الشروط نلاحظ جليا مدى القصور الذي يشوب المواد التي جاء بها تعديل القانون المدني بموجب القانون رقم 10/05 .

بحيث اكتفى بتقرير أفكار ومبادئ عامة في موضوع يحتاج إلى تدقيق سواء لضبط المسألة من الناحية القانونية أو من الناحية التقنية ،عكس التشريعات الأخرى العربية منها والغربية التي نظمت استخدام الوسائل التقنية بموجب قوانين خاصة محاولة استيعاب الموضوع من كل الزوايا القانونية،ولعل السبب يرجع الى حذر المشرع من فتح الباب أمام هذا النوع الحديث من المعاملات نظرا لعدم استقرار المفاهيم القانونية المتعلقة بها ،وفضل إدخال تعديل مبدئي في انتظار تشريع شامل للمسألة هذا من جهة ،ومن جهة أخرى فإن المجتمع الجزائري لم يصل بعد إلى استعمال هذا النوع من التكنولوجيا في تصرفاته القانونية لعدم تمكنه من وسائل التطور وقلة الثقة في المعاملة الإلكترونية .

-التوقيع وتوثيقه(التصديق): إذا كان المشرع قد نص على شرط التوقيع

الإلكتروني في المحرر العربي ،فقد سها عنه في المحرر الرسمي، فلم يشمل التعديل احكام القانون المدني ولا احكام التوثيق المنظمة له، مما يستوجب بالضرورة الرجوع الى القواعد العامة فيه،والتي تعتبر فيها توقيعات الأطراف والموثق ضرورة وشرط لصحة المحرر الرسمي .

2- وسائل حماية صحة المحرر الإلكتروني (أمن المعلومات الإلكترونية):

إن مصداقية الوثيقة الإلكترونية من المسائل التي يبني عليها القاضي اقتناعه بالمحرر كدليل كامل في الإثبات ومنحه الحجية القانونية المقررة. غير أن المحررات التقنية الحديثة تتصف بخصوصية، ألا وهي تبادلها بين أطراف العلاقة عبر وسيلة من وسائل المعلوماتية كشبكة الأنترنت التي تعد مفتوحة على الاستعمال غير المحدد. مما يجعل البيانات التي تتضمنها هذه الوثائق معرضة للتغيير والتحريف والتزيف خاصة وأننا فيما يتعلق بشروط صحة المحرر الإلكتروني أن توافرها غالبا يتم باستخدام تقنيات تكنولوجية متطورة توفر الأمان، لكن مجرمي المعلوماتية دائما يجدون ثغرة أمنية في هذه الوسائل لاختراقها والتلاعب ببياناتها، لذلك فالمحررات الحديثة الشكل تحتاج إلى وسائل لتوفير حماية وأمن المعلومات الواردة بها، كما تحتاج إلى تجريم الأفعال المرتبطة بتزيف أو تحريف أو تغيير مهما يكن شكله في مضمونها .

لذلك ارتأينا أن نبحث في هذه الجزئية، وذلك من خلال بيان السبل التقنية والقانونية التي يمكن أن توفر الأمان للمعلومة الإلكترونية وذلك مع إبراز حدود معالجة المشرع الجزائري للموضوع.

2-1- الحلول التقنية لحماية أمن المعلومات (الحماية القبلية):

أمام المخاطر التي تقف عقبة في تنامي التبادل في الشكل الإلكتروني حاول المختصون في مجال الإعلام الألي تطوير الوسائل والنظم المستعملة في تبادل الوثائق عبر شبكات المعلوماتية لضمان الحفاظ على مضمون الرسالة، كما تم انشاؤها أصلا وإعدادها في ظروف تضمن سلامتها .وهناك العديد من الوسائل لكن من بين الأكثر نجاعة نجد نظام التشفير الذي يبني على معادلات رياضية وكذا البصمة الإلكترونية والتي تعد أسلوب متطور يعتمد على التشفير أساسا لذلك نتطرق للتشفير بشيء من التفصيل ثم نشير إلى البصمة الإلكترونية باعتبارها أحدث ما تم التوصل إليه في عالم التشفير من حيث توفير الأمن التقني للمعلومة .

2-2- نظام التشفير: التشفير هو أحد فروع العلوم الرياضية ومر بمراحل من التطور وكان استخدامه محصورا في الأغراض الحكومية والعسكرية وأصبح الآن يدخل في الكثير من نظم المعلومات والشبكات ولمعرفة درجة الأمان ومدى المصدقية التي توفرها هذه الوسيلة نحاول تحديد مفهوم التشفير وطرقه ومدى مشروعيته من الناحية القانونية وتأثيره على حجية الدليل الإلكتروني في الإثبات في ظل القانون رقم 10/05.

عرف الفقه التشفير أنه " عملية تحويل النص إلى رموز وإشارات غير مفهومة تبدو غير ذات معنى لمنع الغير من الاطلاع عليها إلا الأشخاص المرخص لهم بالاطلاع على النص المشفر وفهمه".

2-3- طرق التشفير: الية التشفير تتم من خلال نوعيه، التشفير التماثلي وغير التماثلي وفيما يلي سنحاول بيان سمة كل نوع:

أ- التشفير التماثل (المفتاح العام): هذا النوع يستخدم فيه كل من مرسل البيانات ومستقبلها المفتاح الخاص المعد بين طرفي العلاقة ليتم التشفير من خلاله ويتم فك الشفرة بنفس المفتاح ويتم الاتفاق على كلمة مرور والتي في حال إدخالها يتم تحويل عبارة المرور إلى عدد ثنائي يتم فهمها من قبل أجهزة الحاسب الألي ويضاف بعد ذلك رموز أخرى لزيادة طولها ويشكل العدد الثنائي مفتاح تشفير الرسالة الذي يستخدم لفك مستقبلها ولإعادة الرسالة إلى شكلها الأصلي المفهوم نستخدم كلمة المرور المعتمدة في العملية، وهذا النوع من التشفير تم اعتماده في البنوك لتشغيل الات الصرف الألي، ومن عيوبه تبادل المفتاح السري نفسه بين الطرفين مما يسهل الحصول عليه.¹

ب- التشفير اللامتماثل (المفتاح العام والخاص): نظرا لعيوب النوع الأول عوض بنوع اخر يتم فيه استخدام مفتاحين، المفتاح الخاص يكون معروفا لدى المرسل أما المفتاح العام فيكون معروفا لدى الغير، ويستطيع المفتاح العام فك شفرة الرسالة التي تم تشفيرها بالمفتاح الخاص بذلك، ويمكن استخدامه أيضا لتشفير

¹ محمد أمين الرومي ، النظام القانوني للتوقيع الالكتروني، المرجع السابق، ص26.

رسائل مالك المفتاح الخاص ولكن ليس بالإمكان استخدام المفتاح العام لفك شفرة رسالة مشفرة، فمالك المفتاح الخاص وحده يمكنه ذلك.

ويعاب على هذا النوع من التشفير استغراقه وقتا أكبر من الأول للقيام بعملية التشفير أو فكها، كما لا يتمتع بدرجة عالية من الأمان.

2-4- مشروعية تشفير بيانات المحرر الإلكتروني وتأثيره على حجته في الإثبات:

بعد أن تم تحديد مفهوم التشفير و الطرق التي تتم بها العملية، اتضح أنه بموجبه يتم استعمال معادلات رياضية ينجم عنها جعل المحرر الإلكتروني غير مفهوم ومعناه غير واضح، ومن المقرر أن الدليل حتى يعتمد عليه لا بد أن يكون واضح وقابل للقراءة عند الحاجة لذلك فإن مسألة تشفير الرسالة الإلكترونية تحتاج إلى نص قانوني يسمح بها، ومن خلال استقراء المواد 323 مكرر، 323 مكرر 1

و 327 فقرة 2 نجد ان المشرع الجزائري لم يقر باستعمال التشفير صراحة، ولكن عالج المسألة بطريقة ضمنية وذلك نستشفه من نقطتين:

- اشتراطه إعداد الكتابة في الشكل الإلكتروني وحفظها في ظروف تضمن سلامتها (المادة 323 مكرر 1) ودونما تحديد للطريقة التي ترسل بموجبها (المادة 323 مكرر).

- اعتداده بالتوقيع الإلكتروني والذي يركز أساسا على عملية التشفير، وذلك بتحويل التوقيع إلى رموز وإشارات تعبر عن الموقع وتحدد شخصيته وذلك باستعمال التشفير اللاتماثلي.

وعليه أمكن القول أنه في ظل القانون المدني، التشفير تمت معالجته قانونا بطريقة غير مباشرة عكس ما فعل المشرع التونسي الذي ذهب أبعد من الإقرار بمشروعية تشفير البيانات إلى توقيع عقوبات جزائية على الاستعمال غير المشروع لعناصر التشفير.

أما بالنسبة لحجية الرسالة المشفرة في الإثبات فالتساؤل يطرح عن إمكانية اعتبار النص المشفر محررا إلكترونيا يعتمد كدليل في الإثبات، والسبب في ذلك أن من خصوصيته أنه غير مفهوم وغير قابل للقراءة والتي هي من الشروط الواجب توفرها - كما سبق بيانه- في المحرر الإلكتروني حتى يعتبر صحيحا ويقبل كدليل إثبات، لكن نعتقد -حسب رأينا- أن التشفير وضع لمنع أي تغيير أو تعديل لمضمون الرسالة من طرف الغير وليس في مواجهة الأطراف المرخص لها بالإطلاع على الرسالة وتملك مفتاحا خاصا لفك الشفرة وإرجاع الرسالة إلى شكلها الأصلي المفهوم والواضح.

3- البصمة الالكترونية:

يعد التشفير من وسائل الأمان التقنية التي تستعمل لحماية المحرر الإلكتروني بكافة عناصره من كتابة وتوقيع إلكترونيين، غير أن هناك وسيلة أخرى لكن تتعلق بالتوقيع الإلكتروني وهي البصمة الإلكترونية والتي تعد أحد صوره، ويتم اشتقاقها وفقا لخوارزميات معينة تدعى إقترانات التمويه وتتكوم من بيانات لها طول ثابت يتراوح عادة بين 128 و160 BIT وتستطيع هذه البصمة تمييز الرسالة الأصلية، فأى تغيير فيها يفضي إلى بصمة مختلفة تماما، وتستخدم البصمة الإلكترونية كثيرا في إنشاء التوقيعات الرقمية وإلى جانب ضمان الرسالة فهي تمنع المرسل من التكرار لمعلومات التي أرسلها.¹

المبحث الثالث: تجربة الحكومة الجزائرية في المجال الإلكتروني

قامت الجزائر منذ تبني مشروع الحكومة الالكترونية ببعض النجاحات و اجتياز العقبات و تحقيق إدارة الكترونية.

المطلب الأول : واقع الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة

شهد قطاع العدالة العديد من الإصلاحات التي تهدف أساسا الى عصرنه هذا القطاع، هذا الترابط

الشديد بين الإصلاح و العصرنة ، يبرز أهمية هذه الأخيرة كوجهة استراتيجية مركزية .

¹أمال قارة، الحماية الجزائرية للمعلوماتية في التشريع الجزائري، دار هومة، ص79.

أولاً: اهداف الحكومة الالكترونية في قطاع العدالة بالجزائر .

تجسيد لروح الإصلاح ،فان استراتيجية عصرة العدالة تنصب أساسا حول .

-تقديم خدمات افضل للمواطن و المتقاضي :كل الاعمال الموجهة مباشرة لتحسين خدمات مرفق

القضاء (صحيفة السوابق العدلية، الملف القضائي).

-وضع العديد من الأدوات المساعدة على اتخاذ القرار.

-عصرة نشاطات الإدارة العدلية ،مثل تسيير الموارد البشرية .

ثانيا :البنية التحتية للحكومة الالكترونية بقطاع العدالة في الجزائر .

فأما بالنسبة للبنية التحتية للحكومة الالكترونية بقطاع العدالة ،فقد شهد القطاع العديد من الإنجازات

نذكر منها:

1-الشبكات :تعتبر الشبكات العنصر الأهم الواجب توفره لبناء الحكومة الالكترونية ،و على هذا نجد ان

القطاع قد شهد تطورا محسوسا في هذا المجال و المتمثل في:

أ -التزود بممول للدخول الى عالم الانترنت :

منذ نوفمبر 2003 ،تم تزويد قطاع العدالة بممول للدخول الى عالم الانترنت ذات نوعية رفيعة خاصة

بالقطاع أرضية الانترنت تلبي الأهداف الخاصة بالإدارة و الهيئات القضائية و كل مؤسسة معنية ،و تسمح له

بأنشاء و تسيير ذاتي لاتصالاته الالكترونية و تعميم الوصول الى المعلومة لكل موظفي العدالة.

ب-ادخال الانترنت:

تطوير الأنترنت في قطاع العدالة ،و الموجه بالخصوص الى الاتصال الداخلي بين موظفي العدالة

،ويساعد في العمل المشترك بين مختلف المصالح .هذه الوسيلة ، بدأ العمل بها كمرحلة أولى في الإدارة المركزية

،قبل ان تعمم الى كل الجهات القضائية في 2005.

ج- الشبكة القطاعية لوزارة العدل:

تشكل قاعدة تحتية مادية و ضرورية بصفة مطلقة للتوسع في التطبيقات المعلوماتية التي تجري تنميتها او يزمع احداثها، لاعتبارات تأخذ في نفس الوقت جانب النوعية و الاتقان الى جانب الضمانات الضرورية للأمن مستقبلا.

-لقد تم الانطلاق في انجاز الشبكات المحلية على مستوى موقعين تجريبتين (مجلس قضاء الجزائر، وهران) سنة 2004.

-تدعمت كل الجهات القضائية و كذا المؤسسات العقابية بشبكات محلية، منذ 2006.

- كما تم توسيع ربط الشبكات المحلية للمؤسسات القضائية (المحاكم ، المجالس القضائية، المحكمة العليا، ومجلس الدولة) 2007.

-انجاز شبكة الاتصال عبر الساتل، و تثبيتها على مستوى كافة الجهات القضائية و المؤسسات العقابية انتهى المشروع 2009.

2- البرمجيات و التطبيقات :

يتوفر قطاع العدالة على العديد من البرمجيات و التطبيقات التي تسمح له بالولوج الى عالم الانترنت، ومن هذه البرمجيات و التطبيقات نجد (تطبيقه خاص بتسيير الملف القضائي و تطبيقه خاصة السوابق العدلية).

3-المورد البشري المؤهل:

اشترط قطاع العدالة في عملية اختيار الموارد البشرية و بالأخص من اجل الالتحاق بسلك أمناء الضبط الحصول على شهادة تحكم في الإعلام الآلي إلى جانب باقي الشروط.

4- تطبيقات الحكومة الالكترونية بقطاع العدالة في الجزائر:

يعتمد قطاع العدالة الى تقديم العديد من المعلومات و الخدمات الالكترونية و ذلك بالاعتماد أساسا على مواقعه الالكترونية المختلفة ، و في هذا الصدد سنحاول ابراز مختلف تطبيقات الحكومة الالكترونية المعتمدة على مستوى قطاع العدالة.

أ- استحداث مواقع الكترونية:

تم انشاء موقع الكتروني رسمي خاص بقطاع العدالة و ذلك في أواخر نوفمبر 2003 و على أرضية الانترنت و هو يرمي الى إعطاء معلومات قانونية لعامة الناس و كذا تقديم جملة من الخدمات الكترونيا.¹ www.mjjustice.dz

و تم انجاز مواقع الواب للمجالس القضائية ال 36 المطلع عليها حاليا عبر الانترنت .تتضمن هذه المواقع ، المعلومات حول نشاطات هذه المجالس القضائية.

المحكمة العليا www.coursupreme.dz

ومجلس الدولة [www. Conseil detet.dz](http://www.Conseil detet.dz)

و الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و ادما www.onlctdt.mjjustice.dz

ومركز البحوث القانونية و القضائية www.crij.mjjustice.dz.²

ب- المركز الوطني للسوابق العدلية:

تم استلام هذا المركز في 06 نوفمبر 2004. هدفه الرئيسي أداء خدمة عمومية هامة ،اعداد و منح البطاقة رقم 03 لصحيفة السوابق العدلية في ظروف تتسم بالسرعة و الفعالية ، كما يرمي الى تحقيق عدة اهداف في ان واحد.

¹www.mjjustice.dz.

² جزايرس،الجزائر بحاجه لهيئة رقمية لانجاز مشروع الحكومة الالكترونية نقلا ،موقع الكتروني: Djazeress.com/elhiwer/12.587.

- بداية اتجاه المواطن ،حيث يسهل عليه عملية الطلب و يمكنه من سحب صحيفة السوابق العدلية في بضع دقائق و في أي نقطة من الوطن.

-تجاه الجهات المتعاونة ،خاصة المؤسسات المعنية ،حيث يمكنها من الحصول على المعلومة مباشرة من المحكمة.

-تجاه الجهات القضائية نفسها، حيث يساعد على المعالجة السريعة و الفعالة لملفات المساجين من طرف القاضي التحقيق أو وكيل الجمهورية ، خاصة في الأوضاع الحساسة ، كحالة اتخاذ القرار و الافراج المؤقت و الحجز تحت النظر.

ج- نظام تسيير و متابعة الملفات القضائية:

إيجاد سهولة أكثر في تسيير النزاعات ،بفضل التسيير و المتابعة المعلوماتية للملفات القضائية ، من تاريخ إيداع القضية الى يوم النطق بالحكم.

-الشفافية و الموضوعية في الجدولة ،و تصفية القضايا ،من خلال التمكن بسرعة من معرفة الملفات لكل المتدخلين ،بما فيهم المواطن المعني و محامية ،عن طريق الاستشارة الالية أو الشباك الالكتروني.

-إضفاء تنوير احسن على قرارات السياسية العامة، عن طريق تقديم احصائيات موثوقة و منتظمة تمكن من توضيح الاتجاهات الكبرى للمنازعات و خصوصياتها في مختلف المجالات المدنية ، الجنائية و الإدارية.

-طلب و سحب كل الوثائق اللازمة الاحكام، القرارات و السوابق العدلية و شهادة الجنسية .
تسجيل الطعون بالنقص عن البعد.

-الاطلاع عن البعد ،على الملفات المسجلة بالمحكمة العليا.

د- نظام تسيير أوامر القبض

يهدف هذا النظام الى ضمان الحريات الفردية ، من خلال توفير قاعدة معطيات و طنية تسمح بالتعرف على كل المبحوث عنهم في اطار القانون.

ه- نظام تسيير و متابعة المساجين

و-مراسلة وزارة العدل الكترونيا بإدخال اسمه و كلمة مروره للتمكن من المراسلة.¹

ن- مشاريع أخرى منجزة من 2005-2012

-تقديم خدمة للمساجين القدامى

- نظام التسيير الالي للموارد البشرية، سلك أمناء الضبط ،الاسلاك المشتركة.

-تدعيم هياكل الشبكة ، مع ضمان امن الشبكة الوطنية للقطاع.

ك-مشروع رقمنة الأرشيف القضائي

تم اعتماد دفت الشروط و الإعلان عن المناقصة .و ستجرى خلال 2012-2013.

تنفيذ هذه المشاريع ،صاحبه تكوين مكثف للقضاة ،الموظفين (أمناء الضبط ،مهندسي الجهات

القضائية)حول التطبيقات المنصبة و تسيير الأجهزة.

5-تحديات إقامة الحكومة الالكترونية في قطاع العدالة.

-غموض مفهوم الحكومة الالكترونية لدى عمال قطاع العدالة في الجزائر .

-نقص الوعي الإلكتروني للعاملين .

-ضعف البنية التحتية للحكومة الالكترونية .

- جهل اغلبية المواطنين بمختلف المعلومات و الخدمات الالكترونية التي يوفرها قطاع العدالة بالجزائر.¹

¹ حديث نوفل ،مسوس كمال ،تحول نحو الحكومة الالكترونية :متطلباتها مراحلها ،وعوامل نجاحها او فشلها ، متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر ،جامعة سعد دحلب ،البلدية يومي 15 و16 مارس 2013 .ص 14 .

المطلب الثاني: تطبيق الإدارة الالكترونية في البلديات الجزائرية .

1-تحديث البلديات

من اجل الوصول الى نموذج بلدي الكتروني فعال و ناجح ينبغي العمل على تحديث مجموعة الإجراءات الداخلية و سلة الخدمات للبلدية عبر تطبيق الممارسات الطيبة و الممتازة.

أ-الفعالية الداخلية للبلديات .

لا تستطيع البلديات ان تقدم خدمة ممتازة للمواطنين و مؤسسات الاعمال اذا كانت و ظائفها الإدارية الداخلية لا تعمل بشكل سليم و لذلك يتم العمل على دراسة الإجراءات الداخلية و محاولة تبسيطها.

ب-تطور الهيكليات.

تمارس معظم البلديات في الجزائر اعمالها عبر مجموعة من الأقسام الداخلية التي تم تصميم هيكلتها الإدارية، وفقا لمتطلبات و إمكانيات القرن الماضي ، و بما ان النقلة النوعية في مجال تقديم الخدمة البلدية يجب ان يوازها نقلة متناسبة على مستوى الهيكلية الإدارية فمن الضروري تطوير الجسم التنظيمي و الهيكلي للبلديات في هذا المجال.

2-استراتيجية البلدية الإلكترونية .

تهدف البلدية الالكترونية على المستوى الاستراتيجي الى الانتقال بطريقة تقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية الى الطريقة الالكترونية عبر بناء منصات خدمتية على الانترنت ووسائل الاتصال الأخرى من اجل تخفيض تكلفة الاعمال الإدارية من جهة و خدمة المواطن بطريقة مسيرة من جهة أخرى، و بنا ان البلدية عادة ما تكون اقرب الى المواطن المحلي و تعرف حاجاته الخدمتية اكثر من الحكومة و مختلف الوزارات فان البلدية تطمح الى مشاركة الأفكار عبر بناء الشبكات الاجتماعية الالكترونية.

¹ خير الدين معطا الله ، و داد بورصاص ، الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والطموح (حالة قطاع العدالة) الملتقى العلمي الدولي الاول ،متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر ،جامعة سعد دحلب ،البليدة ،يوني 14،13 ماي 2013 ،ص،ص10،18،

وتهدف استراتيجية البلدية الالكترونية الى

-الاقتراب من المواطن المحلي عبر بناء بوابة الكترونية .

-التماشي مع التقدم في البيئة الاقتصادية المحيطة و البقاء في قمة المنافسة التحديشية و التطويرية.

3-خارطة الطريق الالكترونية

قد يكون من الصعب على كثير من البلديات المحلية ان تنتقل مباشرة الى تطوير الخدمات الالكترونية و

لذلك من المفيد و جود خارطة طريق واضحة تبدا بعملية بناء المواقع الالكترونية و نشر المعلومات العامة عن

طريق البلدية و نشاطاتها ثم الارتقاء الى المستوى الثاني من اجل تقديم خدمات مباشرة عبر الانترنت.

أ-المرحلة الأولى البوابة الإلكترونية .

يتم العمل في هذه المرحلة على تحقيق الأهداف الإعلامية و الدعائية للبلدية.

-انشاء بوابة الكترونية للبلدية التي تتولى مسؤوليتها تكون بمثابة مدخل معلوماتي و اخباري و اعلامي

رسمي للبلدية.

-نشر النشاطات و الفعاليات التي تقوم بها البلدية قبل و بعد حدوثها

-نشر ارقام و هواتف خدمات الطوارئ و الكهرباء و الدفاع المدني.¹

ب- المرحلة الثانية الخدمات الاستعلامية.

و فيها مجموعة من الخدمات التالية

-ارسال نتيجة المعاملات او وقت تسليمها للمواطن عبر الوسائل القصيرة

-نشر البيانات الإحصائية عن مصروفات و مشاريع البلدية

-بيع وثائق المناقصات و المزادات للمقاولين او الموردين عبر الانترنت.

¹سعد غالب ياسين، الادارة الالكترونية وفاق تطبيقاتها العربية، الرياض، مركز البحوث، 2005، ص119.

ج-المرحلة الثالثة الخدمات المتكاملة

الخدمات المتكاملة في هذه المرحلة تقديم الخدمة البلدية العامة يتم بصورة شبه كلية عبر الانترنت ابتداء من تعبئة نموذج الخدمة و ارفاق الوثائق المطلوبة و توقيع المواطن الالكتروني و دفع رسوم المعاملة الالكترونية.

4-مشروع تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر

اطلقت عليه مشروع الجزائر الالكترونية 2013، يتمثل في بوابة الكترونية و هي بمثابة شبك تجتمع فيه كل الادارات يكون تحت يتضمن كامل المعلومات التي يحتاج اليها لاستخراج أي وثيقة بطاقة رسمية جواز سفر و هذا فور دخوله الخدمة .

5-البلدية الالكترونية ضمن اطار الجزائر حكومة الكترونية .

الجمهور .لقد كانت انطلاقة اول بلدية الكترونية بالجزائر 14مار 2011 بالمقر الفرعي الإداري لحي 500 مسكن بباتنة حيث صدرت اول شهادة ميلاد اس12.

6-معوقاتها

-عجز قطاع تكنولوجيا الاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد اهم قنوات الواصل -محدودية الجانب التشريعي المتخصص في هذا المجال.

-التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايته¹

¹ صبري حسن نوفل،سهام شاوش الاخوان ،برنامج تطبيق الحكومة الالكترونية ،الملتقى العلمي الدولي الاول حول متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر ،جامعة سعد دحلب ،البلدية ،يومي 13-14ماي ،2013،ص،ص،25.21.

ختاما يمكن القول إن الجزائر قد شهدت عدة إنجازات و مشاريع التي كانت ترمي اليها الى وضع أسس قوية و ثابتة من اجل بناء حكومة الكترونية فعالة ،الا ان هذا المشروع واجه و مازال يواجه العديد من العقبات ،و والتي تتمثل أساسا غموض مفهوم الحكومة الالكترونية ، نقص الوعي الالكتروني للعاملين و للمواطنين خاصة و محدودية معارفهم الالكترونية ، بالإضافة الى ضعف البنية التحتية الالكترونية ، كما تواجه مشكل ضعف العنصر الإعلامي اذ يجهل اغلبية المواطنين لمختلف الخدمات الالكترونية.

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة يمكن القول ان تطبيقات الحكومة الإلكترونية لا ترتبط أساسا كما يتضح في العديد من الدراسات والتجارب العربية خاصة بالبعد السياسي الذي يشمل على استراتيجيات سياسات القوانين والتشريعات القيادة عمليات اتخاذ القرار قضايا التمويل الأمور الدولية والاستقرار السياسي بل تعد متطلبات سياسية أكثر تأثيرا منه في تطبيقاتها اذ تشكل مستويات تقدم العلمي احد الابعاد الأساسية لقيامها وما تستلزمه من اعداد الكوادر والمشاريع المؤهلة والمدربة على العمل في هذا المجال في اطار منظومة تربوية وتعليمية وتكوينية مستديمة

بالإضافة الى وجود استراتيجية واضحة تهدف الى الارتقاء بخصوصيات المجتمع الى ثقافة مجتمع المعلومات وما يتطلبه من اهتمام واستخدام امثل لتكنولوجيا المعلومات في جميع انشطته ودعم علاقاته بمؤسسات الدولة

كما تؤثر أيضا بعض المتغيرات السياسية على شكل مستوى تطبيق الحكومة الإلكترونية من دولة الى أخرى و التي ترتبط بالسلوكيات والانماط الثقافية السائدة المنعكسة على البيئة التنظيمية المختلفة خاصة السلبية منها من شان إعاقة تطبيق الحكومة الإلكترونية بشكل فعال و ناجح حيث اكدت العديد من الدراسات حول تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الدول النامية والعربية خصوصا على ان الظواهر كالبيروقراطية القرصنة سوء الاستخدام التكنولوجيا الفساد وعدم الانضباط الإهمال عدم الاستقرار السياسي الخ أدت الى قصور كبير في تطبيقات هذه الحكومة في الظروف البيئية الاجتماعية على الرغم من ان احد اهداف الأساسية لهذا المشروع هو القضاء والتقليل من هذه الظواهر لكن في بعض الدول اثرت على مسالة الثقة بين المواطن والمؤسسات الدولة وكذلك سرية وخصوصية المعلومة بالإضافة الى نمط اتصالي مغلق يعيق حرية ودقة وسرعة تناول المعلومة عبر شبكاتها المختلفة وعليه فان الامر يتطلب خلق منظومة قيمية في اطار خصوصيات مجمع المعلومات او معرفة التي تتيح له فرصة امتلاك التكنولوجيا المعلوماتية بسهولة

واستخدامها بحرية وتداولها بشفافية ومصداقية وتؤمن وتحفظ خصوصياته من خلال امن معلوماتي مبني على اطر قانونية وتشريعات تابعة منه ،وهذا بتكامل هذه المتغيرات السياسية التي تتعلق بالإرادة والقيادة الرشيدة والواعية والمبادئ الديمقراطية التشاركية الحوارية القائمة على المبادرة التي تخلق تفاعل المواطن مع دوائر الحكومية عبر مواقعها المختلفة وما تشوره بمعلومات صادقة بالإضافة الى تأسيس جو من الثقة بينه وبين هذه

المؤسسات ويكون مصدرا رئيسيا لمعلوماتها ومصدرا لتشريعها وأيضاً مع التغييرات الاقتصادية التي تجعل من المعلومة سلعة ومراداً أساسياً يجب اقتصاده واستثماره والابعاد الثقافية تحترم الخصوصيات وتستخدم التكنولوجيا لأغراض حسنة وتؤمن بأهمية المعلومات في كل مجالات حياتها .

توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات :

الحكومة الالكترونية تلعب دوراً فعالاً في رسم السياسات العامة وبالتالي التوجه نحو هذا الخيار أصبح أمر ضروري.

تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر ليس بالأمر السهل نظراً لوجود مجموعة من التحديات والرهانات الأمر الذي يفرض إعادة النظر في كيفية إدخال هذا النظام داخل المؤسسات .

تشهد العديد من القطاعات في الجزائر مجموعة من التغييرات من خلال اقتحام التكنولوجيا والرقمنة الأمر الذي انعكس على جودة الخدمات.

أهمية تطوير التشريعات واللوائح المنظمة للعمل في الأجهزة الحكومية بغرض تبسيطها وتوحيدها مع مقتضيات التعامل الالكتروني من خلال شبكة الانترنت .

تكثيف الدورات التدريبية للعاملين والخاصة بكيفية التعامل مع مختلف التقنيات الجديدة .

العمل على دعم البنية التحتية الالكترونية الداعمة لبناء حكومة الكترونية فعالة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

النصوص القانونية

1. المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998 و المتعلق بضبط شروط و كيفية اقامة خدمات الانترنت و استغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 63، 04 جمادى الأولى 1419 هـ الموافق ل 26 أوت 1998 .
مراجع باللغة العربية.
 1. أبو بكر الهوش، الحكومة الالكترونية الواقع و الافاق، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، ط1، 2006.
 2. أحمد مصطفى الحسن، تحليل السياسات :مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية ، دبي: مطابع البيان التجارية ، ط1، 1999 .
 3. أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت ، مجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، سلسلة عالم المعارف، 1987 .
 4. أمال قارة ، الحماية الجزائبة للمعلوماتية في التشريع الجزائري ، دار هومة . 26.
 5. باتريك ه اونيل ، مبادئ علم السياسة المقارن ، ترجمة :باسل جبيلي ، سوريا ، دار القرقد للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1، 2012.
 6. بدران عباس ، الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
 7. ثابت عبد الرحمان ادريس، المدخل الحديث الادارة العامة ، دون بلد نشر ، دار جامعية، 2001، ص455.
 8. ثامر كامل الخزرجي ،النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ،عمان: دار مجدلاوي ، ط1، 2004.
 9. جابريال الموند ، بنجهامبلول ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ، ترجمة :هشام عبد الله ،عمان، الاهلية للنشر و التوزيع ، 1998.
 10. جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة عامر الكبيسي ، عمان ، دار المسيرة ، ط1، 1999 ،
 11. حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة المؤسسات، القاهرة ، دار الثقافة للنشر، 2000.
 12. حمادة بيسوني إبراهيم ، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993، ص106.

13. حمد قدوة، الحكومة الالكترونية و الإدارة المعاصرة ،عمان ،دار أسامة ،ط1، 2010
14. -حمود حسين الوادي ،بلال محمود الوادي ، المعرفة و الإدارة الالكترونية و تطبيقاتها المعاصرة ،عمان ،دار صفاء ،ط1، 2011 .
15. حميد شيفاروق ،الجماعات الضاغطة ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1998
16. خالد ممدوح إبراهيم ،ابرام العقد الالكتروني دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي ، 2006 .
17. خالد ممدوح إبراهيم ،ابرام العقد الالكتروني دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي ، 2006 .
18. روايا محمد حسن ،ادارة الموارد البشرية ،رؤية مستقبلية دار الجامعة ،الاسكندرية ،2001،ص25.
19. سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ،ط1، 1998.
20. سمية بو مروان ،الحكومة الالكترونية و دورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية ،دراسة مقارنة ، الرياض ،مكتبة القانون و الاقتصاد ،ط1، 2004.
21. سوسن زهير ،تكنولوجيات الحكومة الالكترونية ، الأردن ، دار أسامة للنشر و التوزيع ،2011.
22. صادق الأسود، الرأي العام ظاهرة اجتماعية و قوة سياسية ،بغداد ،دار الحرية الطباعة ،1993.
23. مصطفى عبد الله أبو قاسم الخشيم ،مبادئ علم الإدارة العامة ،بنغازي ،دار الكتب الوطنية ،ط2، 2002.
24. عادل حرحوش المغربي و اخرون ، الإدارة الالكترونية ،مصر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2007.
25. عبد الغفار حنفي ،اساسيات إدارة المنظمات ، الإسكندرية ، المكتب العربي دت ن .
26. عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع و الطموح ،دار الفكر الجامعي ، ط1 ، 2008.
27. عبد الفتاح حجازي بيومي ،الحكومة الالكترونية و نظامها القانوني ، الإسكندرية ،دار الفكر الجامعي ،2004.
28. عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة النظرية و التطبيق، القاهرة ،المنظمة العربية للتنمية ،جامعة الدول العربية ،بحوث و دراسات ،2010 .
29. عبد المجيد عبد الفتاح المغربي ،الإدارة العامة ،الأسس العلمية و الاستراتيجيات المستقبلية للتغيير و الحكومة الالكترونية ، المنصورة ، المكتبة العصرية 2004.

30. عبد المطلب غانم ، معايير التقييم السياسية في الإدارة العامة ، القاهرة ، د د ن ، 1889.
31. عصام عبد الفتاح مطر ، الحكومة الالكترونية بين النظرية و التطبيق ، دار الجامعة الجديدة ، الازاطية ، 2008، .
32. عصام علي الدبس ، القانون الدستوري و النظم السياسية ، عمان ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2014 .
33. علاء عبد الرزاق السالمي ، الإدارة الالكترونية ، عمان ، دار وائل ، 2006 .
34. فهد بن ناصر العبود ، الحكومة الالكترونية بين التخطيط و التنفيذ ، الرياض ، مكتبة الملك الفهد الوطنية ، 2005.
35. فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة، منظور كلي في البنية و التحليل ، دار المسيرة ، عمان ، ط1، 2001.
36. قحطان أحمد سليمان الحمداني ، الأساس في العلوم السياسية ، عمان ، دار المجدلاوي للنشر ، 2004.
37. محمد أبو القاسم الرتيمي ، محمد رحومة الحسنواي ، التخطيط الاستراتيجي للحكومة الالكترونية ، الجمعية الليبية للذكاء الاصطناعي ، كلية الهندسة ، جامعة سها ليبيا ، 2008
38. محمد الصيرفي ، إدارة الاعمال الحكومية ، الإسكندرية ، للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2005 .
39. محمد القاسم القريوتي ، رسم و تنفيذ و تقييم و تحليل السياسات العامة ، الكويت: ردمك ، 2006 .
40. محمد أمين الرومي ، النظام القانوني للتوقيع ، دار الفكر الجامعي ، 2006 ،
41. محمد عبيد الكعبي ، الجرائم الناشئة عن استخدام غير المشروع لشبكة الانترنت ، دار النهضة العربية ، 2005.
42. محمد موفق حديد، إدارة الاعمال الحكومية، النظريات و العمليات و الموارد، عمان ، دار المناهج ، 2002، .
43. نجم عبود نجم، الادارة الالكترونية الاستراتيجية والمشكلات ، الرياض ، دار مريخ للنشر ، 2004، ص127.

44. نظام بركات أحمد ،مدخل الى العلوم السياسية ،القاهرة ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة ،ط1 ،2013، 2004 .

45. هايل عبد المولى طشطوش ،مبادئ أساسية في العلوم السياسية ، عمان ،دار الكندي ،2007، ص180.

46. وصال نجيب العزاوي ،مبادئ السياسة العامة ، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع ،ط1، 2003 .

الملتقيات:

47. خير الدين معطا الله ،وداد بورصاص ،الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والطموح(حالة قطاع العدالة).

48. الملتقى العلمي الدولي الاول ،متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية ،في الجزائر ،جامعة سعد دحلب ،البليدة ،يومي 13 و 14 ماي 2013

49. صبري حسن نوفل ، سهام شاوش اخوان ،برنامج تطبيق الحكومة الالكترونية ،الملتقى العلمي الدولي الاول حول ، متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر ،جامعة سعد دحلب ،البليدة ،يومي 13 و 14 ماي 2013.

50. حديث نوفل ،مسوس كمال ،التحول نحو الحكومة الالكترونية : متطلباته ،مراحلته وعوامل نجاحه وفشله ،الملتقى الدولي الاول ،متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر ،سعد دحلب البليدة يومي 15 و 16 مارس 2013 .

المذكرات والأطروحات :

51. ابتسامقرقح ، (دور الفواعل الغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009)،مذكرة ماجستير ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2001 .

52. اياد خالد عدوال ،(مدى تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من خلال الحكومة الالكترونية ،دراسة حالة قطاع غزة)،مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،قسم إدارة الاعمال الجامعية الإسلامية ،غزة فلسطين ،2007 .

53. بومايلة حفيظة ،(علاقة الانترنت كتكنولوجيا حديثة للاتصال و المعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث)، الجزائر ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،2003 .

54. علي محمد عبد العزيز بن درويش، (تطبيقات الحكومة الالكترونية)، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.

55. عمار معمر، (إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، العلوم السياسية، تخصص التنظيم السياسي و الإداري، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2009.

المقالات و الدراسات:

المقالات:

56. بختي ابراهيم، الإنترنت في الجزائر، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة 2002.

57. بن عيشاوي أحمد، أثر تطبيق للعمل الحكومة الالكترونية و إمكانية تحقيقه في الجزائر حكومة الالكترونية على مؤسسات الاعمال، مقال منشور بمجلة الباحث ورقلة، جامعة ورقلة، العدد 7، 2000.

58. خير دين معطى الله، ووداد بورصاص، الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والطموح حالة قطاع العدالة، الملتقى العلمي الدولي الاول، متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 14/13 ماي 2013، ص، ص10، 18

59. رياض بوريش، السياسات العامة من منظور حكومي، الحوار المتوسطي، العدد 5، جامعة منتوري قسنطينة
60. صبري حسن نوفل، سهام شاوش اخوان، برنامج تطبيق الحكومة الالكترونية، الملتقى العلمي الدولي الاول حول متطلبات ارساء الحكومة في الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13/14 ماي 2013، ص، ص25/21.

61. عبد القادر بلعربي و نسيم لعرج مجاهد و فاطمة الزهراء مغير، تحديات التحول الى الحكومة الالكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول، الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة سعيدة، 13-14 مارس 2012،

62. عبد النور زوامبية، دور السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة في الجزائر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ورقة بحثية.

63. عماري عمار و اخرون، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الإسلامي، مقال منشور في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 5، 2007.

64. مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية ،جامعة بسكرة ،العدد 18 مارس 2010 ،، 4-العربي عطية ،الاطار الفني.

المراجع باللغة الأجنبية

65.San tiagocavanillasmugica ,vincentgautrais ,didiergobert ,rosa juliabarcelo, etiennemontero, pouilletcommerce électronique(le temps des certitudes)delta ,2001 ,p 59(la science biometrique.

66.kamel benelkadi ,gouvernement électronique en Algérie :la langue marche vers le numériques ,article publie au journal el watan ,3 mai 2008 ,p8

المواقع الالكترونية

67. مشروع الجزائر الالكترونية 2013، المنشور على الموقع وزارة البريد و تكنولوجيايات الاعلام و الاتصال تم الاطلاع عليه 2018/04/27 www.mptic.dz.

68. وزارة الداخلية و الجماعات المحلية على الموقع الالكتروني تم الاطلاع عليه 2018/04/27 www.intrerur.gov.dz.

69. ف.بعيط الحكومة الالكترونية هدفها تقليص البيروقراطية و تحريك الاقتصاد تمت زيارة الموقع يوم 2018/04/04 على الساعة 14 متوفرة على الرابط التالي www.saut-ahrar.net/online :
mudules /phpname news file-article 8sid-7371.

70. مشروع الجزائر الالكترونية حتمية اقتصادية بحاجة الى ارادة سياسية عالية الجزائر نيوز تمت زيارة الموقع يوم 2018/04/04 على الساعة 18 متوفرة على الرابط التالي www.djazair
news.info/dialogue/49-2009-03-26-48/39339-2012-05-27-170805html

www.internet world stat.com. 71

ملخص

تناولنا في دراستنا تجربة الحكومة الالكترونية في الجزائر والتي كنا نهدف من خلالها الى إزالة الغموض حول مفهوم الحكومة الالكترونية ومعرفة مدى تطبيقها على ارض الواقع إضافة الى السياسة العامة هي هيئات القطاع العام لتحسين مستوى الفاعلية و الكفاءة للحكومة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تؤثر على علاقتها بالمواطن و باستطاعة الحكومات دفع فكرة الحكومة الالكترونية في مراحلها المتعددة من خلال تكوين رؤية الكترونية وضمن التزام السياسي الفعال لعمليات صنع السياسة العامة وتضمين احتياجات وراء الجهات المعنية.

Abstract

In our study, we discussed the experience of e-government in Algeria, through which we aimed to demystify the concept of e-government and to know the extent of its application on the ground. In addition, public policy is the public sector bodies to improve the efficiency and efficiency of the government by using information and communication technologies that affect their relations with the citizen and Governments can push the idea of e-government in its multiple stages by creating an electronic vision, ensuring effective political commitment to policy-making processes, and incorporating the needs and views of stakeholders.